كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلميـة

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس الحلبي (ت٦٩٨هـ) في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت٩١١هـ)

(عرضاً ومناقشة)

إعداد

د/ صابر السيد محمود أحمد

أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الخامس والثلاثون الجزء الأول ٢٠١٦م)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي هدانا لخير الأديان، وأكرمنا بإنزال القرآن ، وأنطقنا بأشرف لسان، وشرَّفنا ببعثة خير إنسان، محمدٍ عليه الصلاة والسلام أبدًا ما تعاقب الحدثان، وعلى آله وصحبه أولي الهدي والإحسان.

أما بعد :

فهذا بحث بعنوان: ((أثر تعليقة ابن النحاس الحلبي(ت٦٩٨هـ) في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي(ت٩١١هـ))، يسعى إلى طرق باب المصادر عند السيوطي في كتابه"الأشباه والنظائر"، وهو باب واسع متعدد الجوانب؛ ولذا اقتصرت على جانب واحدٍ، وهو بيان الأثر الذي خلَّفه ابن النحاس الحلبي وكتابه التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر؛ لأن السيوطي أكثر من النقل عن كتاب التعليقة وصاحبه كثرة لافتة للنظر، وفائدة هذه الدراسة تظهر في الجوانب الآتية:

١-الكشف عن منهج السيوطي في النقل عن مصدر من مصادره.

٢-إبراز الأثر الكبير الذي خلَّفه ابن النحاس وكتابه(التعليقة) في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي.

٣-توثيق آراء ابن النحاس الحلبي المذكورة في كتاب الأشباه والنظائر بالنص على موضعها في كتاب التعليقة؛ لأن محققي كتاب الأشباه والنظائر لم يقوموا بتوثيق الآراء من مظانها الأصيلة،ولم يقوموا بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها.

٤- إظهار مكانة ابن االنحاس الحلبي، وأثره فيمن جاء بعده، فقد كان-رحمه الله تعالى-علَّامة في النحو واللغة والتصريف. [١]

والذي شجع على هذه الدراسة أمور منها :

أولًا : أن في هذه الدراسة إظهارًا لآراء ابن النحاس الحلبي ، وإسهامه في إثراء الدرس النحوي، بوصفه علمًا من أعلام العربية، وأئمتها الفضلاء في القرن السابع الهجري.

ثانياً: أن في هذه الدراسة رصدًا لآراء ابن النحاس الحلبي الكثيرة والمتنوعة في كتاب الأشباه والنظائر.

ثالثًا : إظهار ملامح تأثر السيوطي بابن النحاس وكتابه التعليقة.

فإن قيل: لا فائدة من هذا البحث خاصة أن كتاب التعليقة مطبوع وموجود بين أيدينا ، وقد نال اهتمام كثير من الباحثين.

أقول:إن البحث يقوم على دراسة الأثر الذي خلفه هذا الكتاب وصاحبه في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، الذي أفاد من مادة الكتاب ومن آراء صاحبه في مختلف الفنون التى أقام السيوطي عليها كتابه، فكتاب التعليقة شغل مساحة كبيرة من كتاب الأشباه والنظائر، ووجود الكتاب مطبوعًا بين أيدينا لا يضير هذه الدراسة؛ إذ تقوم على استخلاص أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر، ومدى إفادة السيوطي من هذا الكتاب، وتوظيفه لأقوال ابن النحاس وآرائه، والذي يدل على تأثر السيوطي بكتاب التعليقة أن نقله عنه لم يكن مقتصرًا على كتاب الأشباه والنظائر وإنما نقل عنه في كتابيه(الاقتراح) ، و(الهمع). [٢]

---

(١) ينظر:غاية النهاية لابن الجزري٢/٤٦.

(٢) ينظر:الاقتراح ص١١٨، ١٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، والهمع١/٦، ٨، ٣٥، ٣٦، ٢٨٧، ٢/٢٩، ٣٢، ٤٨، ٥/٤٥، ١٠٠، ١٤١، ٦/٣٠٨.

وإن قيل: يوجد بحث بعنوان" بهاء الدين بن النحاس الحلبي وآراؤه النحوية" للدكتور/محمد محمود سعيد الكيلاني، فما الذي سيقدمه هذا البحث وهو مسبوق ببحث متعلق بابن النحاس وآرائه النحوية؟

وأقول: إن هذا البحث المتعلق بابن النحاس وآرائه يقوم بدراسة عامة حول ابن النحاس وحياته، ومنهجه النحوي من حيث آراؤه في العامل والمعمولات، والتعليل النحوي، وحروف المعاني، والاهتمام بالفروق الدلالية بين المصطلحات، وموقفه من ابن عصفور، واستخلاص ذلك كله من كتاب(التعليقة) لابن النحاس، وأما بحثي فيقوم على جمع أقوال ابن النحاس من كتاب الأشباه والنظائر، ومدى إفادة السيوطي من هذه الأقوال، وكيفية توظيفه لهذه الأقوال، كما أن البحث يقوم على إظهار مصدر من مصادر كتاب الأشباه والنظائر، ومدى الأثر الذي خلَّفه هذا الكتاب في كتاب الأشباه والنظائر، فالبحثان مختلفان وإن اتفقا في بعض الأمور.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة ، وتمهيد ، وسبعة فصول، وفهارس فنية .

أما المقدمة : فذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث فيه .

وأما التمهيد فموضوعه : بهاء الدين بن النحاس وكتابه"التعليقة على المقرب".وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بهاء الدين بن النحاس–حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب التعليقة على المقرب دراسة وتحليل.

وأما الفصل الأول فموضوعه:السيوطي وملامح تأثره بتعليقة ابن النحاس. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالسيوطي بإيجاز.

المبحث الثاني:ملامح تأثر السيوطي بكتاب التعليقة لابن النحاس الحلبي.

وأما الفصل الثاني فموضوعه: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في العوامل والمعمولات

وأما الفصل الثالث فموضوعه: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في التعليل النحوي .

وأما الفصل الرابع: فموضوعه: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في قواعد أصولية في التوجيه النحوي.

وأما الفصل الخامس: فموضوعه: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في المسائل الخلافية.

وأما الفصل السادس فموضوعه: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في الفروق النحوية.

وأما الفصل السابع فموضوعه : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في الإفراد والغرائب.

وأما الخاتمة : ففيها ذكرت أهم النتائج .

وأما الفهارس الفنية : فقد اقتصرت فيها على فهرسين:أحدهما: فهرس للمصادر والمراجع ، والآخر: فهرس لمحتويات البحث .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم،وأن يجزينا بها" يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم" . وابن آدم أقرب إلى الضعف والخطأ والعجلة، وفوق كل ذي علم عليم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

بهاء الدين بن النحاس وكتابه "التعليقة على المقرب"

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: بهاء الدين بن النحاس–حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب التعليقة على المقرب دراسة وتحليل.

المبحث الأول

بهاء الدين بن النحاس حياته وآثاره بإيجاز[١]

أولًا: التعريف بابن النحاس :

اسمه: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر بن أبي عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي. [٢]

كنيته: يكنى بأبي عبد الله عند بعض من ترجموا له. [٣]

لقبه: بهاء الدين، وشيخ العربية بالديار المصرية. [٤]

مولده: أجمع العلماء الذين أرخوا له أنه ولد لآخر يوم في جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة من الهجرية النبوية في مدينة حلب. [٥]

أخلاقه وصفاته:لقد اتصف ابن النحاس الحلبي بصفات كثيرة جعلت منه شخصية محببة إلى نفوس تلاميذه، مما جعلهم يقبلون عليه ويأخذون عنه، وقد شهد له بذلك العلماء.

فقال عنه ابن الجزري:" كان رجلًا عالمًا علامة في النحو واللغة والتصريف صالحًا خيِّرًا، انتهت إليه رياسة هذه العلوم بالديار المصرية".[٦]

---

(١) لم أكتب ترجمة مفصلة لابن النحاس الحلبي؛ لوجود ترجمة وافية له في مقدمة كتابه (التعليقة) تح/د/خيري عبدالراضي عبداللطيف،و تح/د/جميل عبدالله عويضة.

(٢) ينظر في ترجمته:غاية النهاية لابن الجزري٢/٤٦، الوافي بالوفيات للصفدي٢/١٠-١٥، البلغة للفيروزآبادي ص١٨٢، وبغية الوعاة للسيوطي١/١٣.

(٣) ينظر:البغية١/١٣، وشذرات الذهب لابن العماد٥/٤٤٢، ومعجم المؤلفين٨/٢١٩.

(٤) ينظر:فوات الوفيات٣/٢٩٤، وبغية الوعاة١/١٣.

(٥) ينظر:الوافي بالوفيات ٢/١١، والبغية ١/١٣.

(٦) ينظر:غاية النهاية٢/٤٦.

وقال عنه الصفدي:" كان حسن الأخلاق منبسطًا على الإطلاق متسع النفس في حالتي الغنى والإملاق ذكي الفطرة، ذكي المخالطة والعشرة، مطرح التكلف مع أصحابه، عديم التخلف عن أشكاله وأضرابه، لم يرزق أحد وجاهته...معروفًا بحل المشكلات ، موصوفًا بإيضاح المعضلات ، كثير التلاوة والأذكار ، كثير الصلاة في نوافل الأسحار ، موثوقًا بديانته ، مقطوعًا بأمانته، وكان بعض القضاة إذا انفرد بشهادة حكم فيها وثوقًا بدينه".(١)

مكانته العلمية: بلغ ابن النحاس مكانة عالية في العلوم، يظهر ذلك من أقوال من ترجموا له، فقد حفظ كثيرًا من أمهات الكتب في النحو واللغة ودواوين الشعر، فحصل علومًا أهلته لمكانة علمية رفيعة أشاد بها الكثير ممن تحدثوا عنه وترجموا له.

قال ابن الجزري:"شيخ العربية والأدب بالديار المصرية، قرأ القراءات، وروى كتاب سيبويه، والإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، والمفصل، والحماسة،...وكان رجلًا عالمًا علاَّمة في النحو واللغة والتصريف انتهت إليه رياسة هذه العلوم بالديار المصرية".(٢)

وقال عنه الصفدي:" وأما علمه بالعربية فإليه الرحلة من الأقطار، ومن فوائده تُدْرَك الأماني وتُنَال الأوطار، قد أتقن النحو وتصريفه، وعَلِمَ حَدَّ ذلك ورسمه وتعريفه، ...وانتفع الناس به وبتعليمه...كان من العلماء الأذكياء، له خبرة بالمنطق...". (٣)

(١) ينظر:الوافي بالوفيات ٢/١٠-١٥.
(٢) غاية النهاية ٢/٤٦.
(٣)الوافي بالوفيات ٢/١١، ١٢.

مصنفاته: لم يكن ابن النحاس مهتمًّا بتصنيف الكتب بقدر ما كان مهتمًّا باقتناء الكتب وقراءتها، فقد ذكر الصفدي: أن ابن النحاس كان يقتني كتبًا نفيسة، وأنه كان يحرص على شراء كل جديد في عالم الكتب. (١)

ومع ذلك فقد ترك لنا طائفة من المصنفات هي:

١-ديوان شعر، وقد طبع ببيروت. (٢)

٢-شرح ديوان امرئ القيس، ومنه نسخة بالإسكوريال برقم(٣٠٣). (٣)

٣-شرح قصيدة فيما يقال بالياء والواو لأبي المحاسن إسماعيل بن علي بن الشواء الحلبي(ت٦٣٥هـ)،وتوجد نسخة منه في مكتبة كوبر يلي محمد باشا في اسطنبول. (٤)

٤- التعليقة على المقرب: والمقرب لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) منذ وضعه له نال اهتمام العلماء، فنشأت حوله دراسات كثيرة بين منتقدٍ، وشارحٍ، ولا سيما عند الأندلسيين الذين ألف الكتاب في بيئتهم. (٥)

وكتاب التعليقة طبع بتحقيقين مختلفين:

الأول:قام بتحقيقه د/جميل عبدالله عويضة، تحت عنوان"التعليقة على المقرب"شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في النحو-ط/وزارة الثقافة-عمان-الأردن-ط/أولى١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

وهذه الطبعة هي التي اعتمدتها في البحث.

---

(١) ينظر:الوافي بالوفيات ١٢/٢.

(٢) ينظر:تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان٢٧٩/٥.

(٣) ينظر:إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء للطباخ٥٣٣/٤، وتاريخ الأدب العربي٢٧٩/٥.

(٤) ينظر:البلغة للفيروزآبادي ص١٦٢، وكشف الظنون١٣٤٤/٢.

(٥) ينظر:نفح الطيب٢٨٢/٥، ٢٨٣.

الثاني:قام بتحقيقه د/خيري عبد الراضي عبداللطيف تحت عنوان"شرح المقرب المسمى التعليقة"للعلامة بهاء الدين بن النحاس الحلبي(ت٦٩٨هـ) دراسة وتحقيق-ط/مكتبة دار الزمان-المدينة المنورة-ط/أولى١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٥- شرح مقدمة المبرد في النحو. [١]

بهاء الدين بن النحاس في الدراسات الحديثة:

توجد عدة دراسات حديثة تناولت بهاء الدين بن النحاس، وهذه الأعمال-فيما أعلم-هي:

١-بهاء الدين بن النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرب مع تحقيق النصف الأول منها الذي ينتهي بباب (لا)، وهو رسالة جامعية مقدمة من الباحث/محمد بن عبدالله العوفي؛ لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى -١٤١١هـ/١٩٩١م.

٢-استدراكات ابن النحاس الحلبي(ت٦٩٨هـ) النحوية والتصريفية في كتابه(التعليقة على المقرب) على ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ)، وهو رسالة جامعية مقدمة من الباحثة/سائرة بنت ناصر العجمي؛ لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف من كلية اللغة العربية بالرياض بجامعة الإمام محمد بن سعود-١٤٣٢/١٤٣١هـ.

٣-بهاء الدين بن النحاس الحلبي وآراؤه النحوية للدكتور/محمد محمود سعيد الكيلاني، وهو بحث منشور في جامعة تكريت للعلوم الإنسانية-المجلد(٢٠)-العدد(٦)-سنة٢٠١٣م.

(١) ينظر:هدية العارفين٦/١٣٩.

وقد تناول فيه الباحث آراء بهاء الدين بن النحاس الحلبي في العامل والمعمولات، والتعليل النحوي، والزيادة، وحروف المعاني، والفروق الدلالية بين المصطلحات، وارتكازه على قواعد أصولية في التوجيه النحوي، وموقفه من عصفور من حيث المآخذ عليه في متن عبارته، وتقسيماته وحدوده، واستحسان عبارته والدفاع عن ابن عصفور.

وفاته: توفي ابن النحاس الحلبي يوم الثلاثاء السابع من جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة. [١]

(١) ينظر:الوافي بالوفيات ٢/١١.

المبحث الثاني

كتاب التعليقة على المقرب دراسة وتحليل

يعتبر كتاب(المقرب) للأستاذ أبي الحسن بن عصفور من أجلِّ متون تراثنا النحوي كمفصل الزمخشري، والتسهيل لابن مالك، وقد نال الكتاب منزلة كبيرة عند النحاة، غير أن هذه التي لقيها الكتاب من النحاة لم تمنع بعضهم من أن يتناولوه شرحًا وتلخيصًا ونقدًا.

ومن العلماء الذين اهتموا بـ(المقرب) ابن النحاس الحلبي، فقام بشرحه في كتاب وسمه بـ(التعليقة) مهتمًّا بتوضيح ألفاظه، والتمثيل له، وشرح ألفاظ شاهده، وقد بدأ ابن النحاس الحلبي كتابه دون مقدمة تحدد منهجه ، أو توضح دوافع تأليفه ، أو الهدف منه، وإنما استهله بقوله:" بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد". وهذا الافتتاح كما ترى في غاية الوجازة والاقتضاب ، لا يبين المنهج الذي أراد المؤلف أن يسير عليه، وأرجع د/ خيري عبد الراضي هذا إلى أمرين:

الأول:أن ابن النحاس لم يضع مقدمة لكتابه، ومن ثَمَّ لم يبين لنا المنهج الذي سيسلكه في شرحه.

والثاني:أنه أملى الكتاب على تلاميذه أثناء تدريسه كتاب(المقرب)، فلم يكن بحاجة إلى وضع منهج يلتزم به ويقيد حريته في الشرح. [١]

وعلى أية حال سأحاول قدر الطاقة أن أوضح منهج ابن النحاس، من خلال كتابه ومستعينًا بما كتبه محققا الكتاب، والسمات الغالبة على منهجه في الشرح هي:

---

(١) ينظر:مقدمة تحقيق التعليقة ٧٩/١.

١-سار ابن النحاس في تعليقته على سنن ترتيب أبواب المقرب ، فلم يقدم بابًا على باب، ولم يؤخر ، إلا باب التمييز فقد قدَّمه على باب المفعول معه، والمفعول من أجله. (١)

٢-أفرد ابن النحاس بابًا مستقلًا لـ(حبذا)، وبابًا للقسم(٢)،أما صاحب المقرب ابن عصفور فقد تحدث عن (حبذا) مع باب(نعم وبئس)، وعن القسم مع باب حروف الخفض. (٣)

٣-لم يلتزم ابن النحاس بمنهج موحد في شرحه لأبواب(المقرب) وموضوعاته ، فبينما نجده يجنح إلى الإسهاب في الشرح في بعض الموضوعات نجده يميل إلى الإيجاز والاقتضاب في بعضها الآخر، فمثلًا يسهب في الشرح ويطول نفسه في أبواب"تبيين الكلام وأجزائه، والإعراب، والفاعل، وما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، والموصولات، وكان وأخواتها، والحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وغيرها من الأبواب"، ويجنح إلى الإيجاز في أبواب أخرى منها باب:"نعم وبئس، وباب التعجب، وأفعال المقاربة، واسم الفاعل وباب التمييز، وباب الاستثناء، وباب النداء، وغيرها من الأبواب".(٤)

٤-كان لابن النحاس عناية واضحة في مفتتح كثير من أبواب التعليقة بالحدود والتعريفات، وذكر محترزاتها، نجد ذلك على سبيل المثال في باب"تبيين الكلام وأجزائه، وباب الفاعل، وباب النداء وغيرها من الأبواب".(٥)، ومما يدل على ذلك تعقبه لابن عصفور والحد الذي حدَّ به الخبر؛ إذ يقول:" وقوله:"والخبر هو

(١) ينظر:المقرب لابن عصفور١/١٦٣، والتعليقة لابن النحاس ص ٢٥٩.

(٢) ينظر:التعليقة ص١٢٠، و ص٣٠٣.

(٣) ينظر:المقرب١/٦٩، و١/٢٠٤.

(٤) ينظر:مقدمة تحقيق التعليقة د/خيري عبد الراضي ١/٧٩.

(٥) ينظر: التعليقة ص٥١، ٧٨، ٢٧٢.

الجزء المستفاد من الجملة"[١]، هذا يصلح إن كان الخبر نكرة، أما إذا كان الخبر معرفة، فقد يكون هو الجزء المستفاد كما كان في النكرة، وقد يكون المستفاد هو النسبة لا المبتدأ ولا الخبر، فينبغي أن يعوض قوله" الجزء" بـ"اللفظ"، فيقول:" هو اللفظ المستفاد من الجملة"، وينبغي أن يضم إليه: غير واقع موقع الفعل؛ ليخرج: أقائم الزيدان؟ فإن(قائم) لفظ مستفاد من الجملة ، وليس بخبر، لكنه واقع موقع الفعل كما كان تقديره:أيقوم الزيدان؟

وينبغي أن يزيد فيقول:أو المقول على سبيل الذكر، كقولنا الآن:الله أكبر، وكقول المسلم للمسلم: الله إلهنا، ومحمد نبينا...فبان أن الخبر ينبغي أن يكون على هذه الصورة، وهو أن يقول:والخبر هو اللفظ المستفاد من الجملة الابتدائية ملفوظًا به أو منويًا غير واقع موقع الفعل، أو المقول على سبيل الذكر".[٢]

٥-كان ابن النحاس يذكر فقرة من فقرات المقرب على وجه الاستقلال، أو يذكر الفقرة ثم يعقبها بقوله"إلى آخره" ومن ذلك قوله:" عن الهيئة إلى آخره"[٣]، أو بقوله" إلى آخر البيت" ومن ذلك قوله:"كل فعل في آخره علة إلى آخر البيت".[٤]

٦-كان ابن النحاس مهتمًا بذكر مسائل الخلاف والاحتجاج لها، وذكر أدلة كل فريق، ونجد ذلك منثورًا في تعليقته، كما في باب المبتدأ والخبر، وباب التعجب، وباب عطف النسق، وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وغيرها.

٧-كان ابن النحاس مهتمًا بتعليل كل ما يحتاج إلى تعليل، وبعض تعليلاته يظهر فيها الأسلوب المنطقي كما في تعليله اختصاص الأسماء بالجر[٥]؛ إذ يقول:

---

(١) ينظر:المقرب١/٨٢.

(٢) ينظر: التعليقة ص١٤٤، ١٤٥.

(٣) ينظر: التعليقة ص٦٧.

(٤) ينظر: التعليقة ص٧٣.

(٥) ينظر:مقدمة تحقيق التعليقة ١/٨٠.

"علة عدم دخول الجر في الأفعال، قالوا:لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح؛ لأن الإضافة إما للتمليك أو للتخصيص، والأفعال لا تملك شيئًا ولا تختص بشيءٍ، وعلة اخرى في اختصاص الجر بالأسماء: وهو أن لنا مقدمة صادقة يلزم منها اختصاص الجر بالأسماء وهي:أن الجزم مختص بالفعل –لما يذكر في اختصاص الجزم بالأفعال–ويلزم من اختصاص الجزم بالأفعال اختصاص الجر بالأسماء؛ لأنه لو دخل الجر الأفعال، وقد دخلها الرفع، والنصب، والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء؛ لكان الفرع أكثر تصرفًا في الإعراب من الأصل، والفروع أبدًا تنحط عن الأصول في التصريف لا تزيد عليها، فمنع الجر من الأفعال لذلك".(١)

٨–أكثر ابن النحاس من استدراكاته على ابن عصفور، وقد اتخذت هذه الاستدراكات عدة ألوان، فأحيانًا يكون استدراكه على ابن عصفور لنقص في عبارته، وأحيانًا لنقص في التقسيمات والتفريعات،وأحيانًا لنقص في حد من الحدود، ولكثرة استدراكاته تم دراستها في رسالة جامعية مقدمة من الباحثة/سائرة بنت ناصر العجمي؛ لنيل درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بالرياض، وكانت تحت عنوان"استدراكات ابن النحاس الحلبي النحوية والتصريفية في كتابه(التعليقة على المقرب)على ابن عصفور الإشبيلي".

ومن استدراكاته على ابن عصفور:استدراكه فيما تفيده(ثم)؛ إذا يقول:"وأما(ثم) فللجمع والمهلة:يعني بالجمع أن ما قبلها وما بعدها داخلان في الحكم المذكور، ويعني بـ(المهلة) أن ما بعد الفاء متراخٍ عما قبلها فيما نسب إليها من حكم، وكان ينبغي أن يقول:فللجمع والترتيب والمهلة، وكان ظنَّ أن قوله"والمهلة" مغنٍ عن ذلك، وفيه نظر؛إلا أن الترتيب والمهلة التي ذكرها قد يكونان في معنى العامل،كـ:جاء زيد ثم عمرو، وضربت زيدًا ثم عمرًا...وقد يكونان في الإخبار،

(١) ينظر: التعليقة ص٦٩، وينظر على سبيل المثال:ص٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٨.

كقولك:أكلت اليوم ثم أكلت أمس، فهذا ليس للترتيب في الوجود؛ لأن أكل أمس متقدم على أكل اليوم ضرورة، وإنما أردت أن تخبره على هذا الترتيب...". [١]

٩-اهتم ابن النحاس في تعليقته بالشواهد، فأكثر من ذكرها، فلم يترك موطنًا ورد فيه شاهد عند النحاة من القرآن أو الحديث، أو الشعر، أو ما قالته العرب إلا ذكر فيه شاهدًا أو أكثر، وهو في الغالب لا يكتفي بذكر الشاهد في موطنه ليدلل به على رأيه أو ما يختاره من الآراء، وإنما يذكر ما قيل في الشاهد من آراء بعد ذكرها عارضًا إياها، ثم يختار ما يراه راجحًا من هذه الآراء وبخاصة في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، ولاهتمامه بذكر الشواهد بلغ مجموع الشواهد في كتابه(٥٨٧)شاهدًا، وتفصيلها كالآتي:

أ-القرآن الكريم: بلغت شواهده من القرآن الكريم زهاء مائيتن وثلاث آيات.

ب-الحديث الشريف والأثر:بلغت شواهده من الحديث سبعة عشر حديثًا، وثلاثة آثارٍ.

جـ الشعر والرجز:بلغت شواهد من الشعر والرجز ثلاثمائة واثني عشر شاهدًا.

د- الأمثال وأقوال العرب: بلغت شواهده من الأمثال وأقوال العرب خمسة وخمسين شاهدًا. [٢]

هذه أبرز السمات على منهج ابن النحاس في تعليقته، وبقي لي أن أشير إلى مذهبه النحوي في التعليقة، فأقول:

إن ابن النحاس من النحاة المتأخرين الذين ينحون منحي البصريين، ويعدون أنفسهم من البصريين، والدليل على ذلك أمران:

(١) ينظر: التعليقة ص٣٤٣.

(٢) ينظر:مقدمة تحقيق التعليقة ٨٥/١.

أحدهما:تصريحه بانتمائه للبصريين في مواضع شتى من تعليقته، ومن ذلك قوله في باب النداء-ترخيم الاسم الثلاثي-:"هذا عندنا خلافًا للفراء فإنه يجيز ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، نحو:عُمَر...". (١)

وقوله في باب التوكيد بعد أن أورد قول ابن عصفور في توكيد النكرات:"إلا النكرات فإنها لا تؤكد":"هذا مذهبنا ما عدا الأخفش-رحمه الله-خلافًا للكوفيين-رحمهم الله-فإنهم أجازوا تأكيد النكرة إذا كانت محدودة...". (٢)

والثاني:تأييده لمذهب البصريين، ورده لمذهب الكوفيين، ومن المسائل الدالة على ذلك:

١- الاسم مشتق من السمو. (٣)

٢- الفعل مشتق من المصدر. (٤)

٣- نعم وبئس فعلان جامدان. (٥)

٤- الفعل المضارع يرتفع لقيامه مقام الاسم. (٦)

---

(١) ينظر:التعليقة ص٢٨٤.

(٢) ينظر: التعليقة ص٣٦٧، ٣٦٨.

(٣) ينظر: التعليقة ص٥٩.

(٤) ينظر:التعليقة ص ٦٠.

(٥) ينظر: التعليقة ص١١٥.

(٦) ينظر:التعليقة ص٤١٩.

الفصل الأول

السيوطي وملامح تأثره بكتاب التعليقة

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول: التعريف بالسيوطي بإيجاز.

المبحث الثاني:ملامح تأثر السيوطي بكتاب التعليقة لابن النحاس الحلبي.

المبحث الأول

التعريف بالسيوطي بإيجاز. [١]

اسمه: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن هشام الدين الهمام الخضيري الأسيوطي. [٢]

كنيته: أبو الفضل. [٣]

لقبه: يلقب بجلال الدين، ويلقب أيضًا بابن الكتب؛ لأن أباه طلب من أمه أن تأتيه بكتاب، ففاجأها المخاض، فولدته بين الكتب. [٤].

مولده: كانت ولادة الإمام السيوطي بعد مغرب ليلة الأحد، مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة. [٥]

شيوخه: تتلمذ السيوطي على كبار علماء عصره، وقد بلغ عددهم نحو مائة وخمسين عالمًا، قال السيوطي في ذلك:" أما مشايخي في الرواية سماعًا، وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين".[٦]

---

(١) عمدت إلى إيراد ترجمة موجزة للسيوطي إتمامًا الفائدة، ودفعًا لتساؤل من يقول:لم خصصت ابن النحاس بترجمة ولم تقدم ترجمة للسيوطي؛ ولأن السيوطي أشهر من أن يذكر، وأعرف من أن يعرف، ولأنه توجد أعمال كثيرة تناولت السيوطي بترجمة كاملة.

(٢) ينظر:حسن المحاضرة١/٣٣٥.

(٣) ينظر:الكواكب السائرة١/٢٢٦.

(٤) ينظر:الأعلام٣/٣٠١.

(٥) ينظر:شذرات الذهب٧/٥١.

(٦) ينظر:حسن المحاضرة١/٣٣٩.

مكانته العلمية:

بلغ السيوطي قمة المجد من خلال أخلاقه، وتبحره في العلوم المختلفة، ومؤلفاته الجامعة المتقنة، وقد مدحه العلماء المؤرخون.

فقيل عنه: الإمام العلامة، الحبر البحر، أعجوبة الدهر، شيخ الإسلام، صاحب المؤلفات الجامعة النافعة المتقنة. (١)

وقيل عنه: محاسنه ومناقبه لا تحصى كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهدًا لمن يؤمن بالقدرة. (٢)

وقيل عنه: برز في جميع الفنون، وفاق الأقران، واشتهر ذكره، وبعد صيته، وصنف التصانيف العديدة. (٣)

مؤلفاته:

أحصت كتب التراجم للسيوطي عددًا كبيرًا من المؤلفات في فنون شتى ، وذكر السيوطي أن مؤلفاته قد بلغت ثلاثمائة كتاب سوى ما غسله ورجع عنه، وهذه الإشارة في فترة ما من فترات حياته لا يعرف ما ألفه بعدها. (٤)

وقد وصل عدد مؤلفاته في بعض الكتب إلى خمسمائة وأربعة وثمانين مؤلفًا. (٥)

وفاته:

توفي الإمام السيوطي بعد آذان الفجر المسفر صباحه عن يوم الجمعة تاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وتسعمائة. (٦)

---

(١) ينظر:معجم المطبوعات١٠٧٣، ١٠٧٤.

(٢) ينظر:الكواكب السائرة١/٢٢٩.

(٣) ينظر:البدر الطالع١/٣٢٨.

(٤) ينظر:حسن المحاضرة١/٣٣٨.

(٥) ينظر:كشف الظنون٥/٥٣٥-٥٤٤.

(٦) ينظر:البدر الطالع١/٣٣٥.

المبحث الثاني

ملامح تأثر السيوطي بكتاب التعليقة لابن النحاس الحلبي

مدخل:

يبدو تأثير ابن النحاس واضحًا في كثيرٍ ممن جاء بعده، ولا أدل على ذلك من آرائه وتعليقاته وتعليلاته التي اشتهر بها تملأ بطون بعض الكتب التي ألفت بعد كتابه " شرح المقرب" وهو الذي سماه أكثر الذين نقلوا عنه" التعليقة"، ولعل أبا حيان تلميذه أكثر النحاة تأثرًا به، فقد نقل عنه، وتابعه في كثير من آرائه ففي كتابه(تذكرة النحاة) يبدو تأثره بابن النحاس جليًّا فهو ينقل عنه متابعًا له في آرائه في أكثر من موضع من كتابه(تذكرة النحاة)، ومن ذلك قوله:"مع: عند كثير من النحويين ظرف مكان، واحتجوا بقولهم: حيث من معهم، أي: من عندهم، وقال ابن النحاس: من أسكنها فهي حرف، ومن فتحها فهي ظرف".(١)

كما نقل عنه في كتابه(النكت الحسان)، فقال:" وأما ذوات، فتختص بها طيئ أيضًا فتكون هكذا مبنية على الضم لمؤنث مفرد أو مثنى أو مجموع...وحكى لنا شيخنا الإمام بهاء الدين أبو عبدالله محمد بن النحاس أنه حُكِيَ إعرابها إعراب(ذوات) بمعنى(صواحب)...". (٢)

كما نقل عنه في كتابه(الارتشاف). (٣)

كما نقل عنه ابن هشام الأنصاري في شرح اللمحة البدرية، فقال:" دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا وإن كان مشهورًا عند النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس زعم أنه دال على معنى في نفسه...". (٤)

---

(١) ينظر:تذكرة النحاة ص ٢٧٨، وينظر: ٢٩٨، ٣٣٣، ٤٨٥.

(٢) ينظر:النكت الحسان ص٤٧.

(٣) ينظر:الارتشاف١/٢٩٢، و٢/٨٦١، ١٠٠٨،و٣/١٣٥٠.

(٤) ينظر:شرح اللمحة١/٢٥٠.

وقال في كتابه(المغني):"ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس–رحمه الله تعالى–: أقمت مدة أقول : القياس جوازُ العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ، ثم رأيته منصوصًا عليه".(١)

كما نقل عنه البغدادي في كتابه(الخزانة)، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: أجاز الكوفيون إظهار(أن) بعد(كي)...". (٢)

وغير هؤلاء كثيرون كان لابن النحاس أثره فيهم، وقد برز في مصنفاتهم وخصوصًا السيوطي، فقد برز أثره جليًّا في كتاب(الأشباه والنظائر)، فنقل عنه في أكثر من سبعين موضعًا، كما نقل عنه في كتاب(همع الهوامع) في عدة مواضع تصل إلى اثني عشر موضعًا. (٣)

وأما عن ملامح تأثر السيوطي بكتاب التعليقة لابن النحاس، فأقول:

لم يتبع السيوطي أسلوبًا واحدًا في النقل عن ابن النحاس، إنما اتبع أساليب متعددة يمكن لمن يقرأ كتابه(الأشباه) أن يتقصَّاها إذا ما تتبعها في كتابه(الأشباه)، ويمكن إجمال تلك الأساليب على الوجه الآتي:

أولًا : تميز أسلوب السيوطي في النقل عن ابن النحاس من كتابه(التعليقة) بالنقل المباشر، فقد كان حريصًا على إيراد ما ينقله عن ابن النحاس الحلبي بألفاظه كاملًا، أو مجتزءًا، مع الالتزام بالنص على كتاب التعليقة، واختلفت عباراته في بداية النقل، فكان يبدأ نقله بـ: "قال ابن النحاس في التعليقة"، و"قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب"، و"قال ابن النحاس في تعليقه على المقرب"، و"قاله البهاء بن النحاس في تعليقه على المقرب".

---

(١) ينظر:المغني٥/١٩٧.

(٢) ينظر:الخزانة١/١٦، و٩/١٤٤.

(٣) ينظر: الهمع١/٦، ٨، ٣٥، ٣٦، ٢٨٧، و٢/٢٩، ٣٢، ٤٨،و ٥/٤٥، ١٠٠، ١٤١،و٦/٣٠٨.

ثانيًا :النقل عن ابن النحاس بالنص، فلقد كان أغلب ما نقله عن ابن النحاس بشكل حرفي؛ إذ انتفع كثيرًا بما نص عليه ابن النحاس في كتابه(التعليقة) وخصوصًا القواعد التي ضمنها ابن النحاس كتابه، وبعض قواعد التوجيه النحوي، ولم يخرج عن هذا المنهج إلا في ثلاثة مواضع، هي:

١-عامل الرفع في الفاعل. (١)

٢-ضابط الحرف. (٢)

٣-أكثر الكلمات المنصوبة على الاختصاص. (٣)

ثالثًا : الاعتماد على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة في تقرير بعض قواعد التوجيه النحوي، وبعض الأحكام النحوية، والمسائل الخلافية، وكان ذلك في مواضع عديدة منها:

١-فائدة في معنى المفرد.

٢-قاعدة في بناء الكلمة التي على حرف واحد.

٣-المضمر المضاف إلى كلا وكلتا.

٤-قاعدة في أن الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشيء واحد.

٥-ضابط في حذف الفاعل.

٦-ضابط في تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير.

٧-ضابط لمسائل الاشتغال.

٨-ضابط في إضافة(حيث) إلى الجملة.

٩-ضابط في التوكيد:الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائمًا.

---

(١) ينظر:الأشباه والنظائر٢/٢٤٤.

(٢) ينظر:السابق٣/٨.

(٣) ينظر:السابق٣/٢٣٠.

١٠-قاعدة في حذف حرف النداء مع الأعلام. [١]

رابعاً : النص على ما انفرد به ابن النحاس في كتابه(التعليقة) وكان ذلك في موضعين:

١-قاعدة التوجيه النحوي التي تقول : معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج. [٢]

٢-وضع ضابط للحرف يخالف ما قال به جمهور النحاة، وهو: دلالة الحرف على معنى في نفسه. [٣]

خامساً : السيوطي لم ينص على الباب الذي ينقل عنه من كتاب(التعليقة) لابن النحاس إلا في موضع واحدٍ[٤] ، فقد كان يطلق القول بقوله: قال ابن النحاس في التعليقة.

سادساً : الإشارة إلى نهاية كلام ابن النحاس المنقول، بقوله:"انتهى"، وكان هذا الأمر مما التزم به السيوطي كثيرًا في نقله عن شيخنا ابن النحاس.

سابعاً :إشادة السيوطي بأمانة ابن النحاس الحلبي، فقال عنه عند حديثه عن الأصول والفروع:الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة:"قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه قال:بدليل أنك تقول في التذكير:قائم،وإذا أردت التأنيث قلت:قائمة،فجئت بالعلامة عند المؤنث، ولم تأت للمذكر بعلامة...وانظر إلى دين

---

(١) ينظر:الأشباه والنظائر٣/٤٥،٥٠، ٥٦، ٧٨، ٧٩، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٥٦، ١٩٤، ٢٠٧، ٢٢٧، ٣٤٦، وينظر٤/٣٢، ٤٩، ١٤٧، ١٤٨، وينظر في المسائل الخلافية١/١٠١، ١١٢، ١٥٣، ٢٩٧، و٢/٤١، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٣٠، و٣/٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، وسيأتي تفصيل ذلك في موضعه.

(٢) ينظر:السابق٢/٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) ينظر:السابق٣/٨، و٥/٦.

(٤) ينظر: السابق ٣/١٥٦.

الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه، ولم تسطر في كتابٍ فنقلها عنه، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين،... ولم يعز إلى كتبي شيئًا مما نقله منها، وليس هذا من أداء الأمانة في العلم".[1]

وستقف على هذا كله أيها القارئ الكريم عند قراءتك للفصول الستة التالية، وآثرت ألا أذكر نصوصًا هنا خشية تكرارها.

(١) ينظر:الأشباه والنظائر٢/٢٨٢، ٢٨٣.

الفصل الثاني

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في العوامل والمعمولات

العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ . (١)

وعرف الرضي العامل بقوله:" ما به يَتَقَوَّمُ المعنى المُقْتَضي"(٢)، وفسر الرضي(التَّقَوُّمَ) بقوله:"العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدةً أو فضلةً أو مضافًا إليه العمدة والفضلة".(٣)

وقد بدأت فكرة العامل في ميدان البحث اللغوي منذ النشأة، ويُعَدُّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ) مبتدع هذا المنحى في الدرس النحوي(٤)، واحتذى هذا النهج عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ)، فجلَّى هذا الاتجاه في النظر النحوي، واتسع القول في العامل على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ)، ويكاد يجمع الباحثون المحدثون على أن سيبويه(ت١٨٠هـ) أول من أَنْهَجَ سبيل القول في العامل، وهم يذهبون إلى أن سيبويه قد أدار بحوث كتابه على فكرة العامل. (٥)

ويعد العامل أساس نظرية النحو؛ لأن كل ما يحدث أثرًا إعرابيًّا في الكلمة لفظًا أو محلًّا أو مقدرًا فهو ينصرف إلى معنى العامل بمعنى: ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا. (٦)

---

(١) ينظر:العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ص٧٣.

(٢) شرح الكافية ٧٢/١.

(٣) السابق.

(٤) ينظر:طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص١٤.

(٥) ينظر:مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين د/عطا موسى ص١٤٥.

(٦) ينظر:شرح العوامل المائة النحوية للشيخ خالد الأزهري ص٧٣.

وفي الحقيقة أن إنكار العامل هو إنكار للنحو، ولو جُرِّد النحو من عوامله لاضطرب وضاعت مقاييسه وأصوله. [١]

وأما عن ابن النحاس الحلبي فلا نذهب بعيدًا إذا قلنا: إن ابن النحاس الذي جاء في مرحلة متأخرة من نشوء هذا الهيكل النحوي وتكامله، جاء بلا شك محملًا بتأثيرات نظرية العامل، ومداخلاتها العقلية والفلسفية ، فجعل أبحاثه النحوية في التعليقة قائمة على لحظ أثر العامل، وما ينتج عنه من معمولات، وأثر العامل في معموله، ولما كانت الأفعال هي سيدة العوامل بلا منازع، فابن النحاس يذهب موافقًا الجمهور إلى أن الأفعال أصل العمل، لكنه يستدرك عليهم، ويرى أن هذه الأصالة لا تقتصر على الأفعال بل تشاركها فيها الحروف، وتحديدًا الحروف المختصة بالأسماء والأفعال، وذلك الاختصاص هو الموجب للعمل [٢]، فقال في عمل حروف الجر:" يقال لم عملت الحروف؟ فالجواب: لاختصاصها بالأسماء، وكل مختص يجب عمله، فيقال: لم عملت الجر دون غيره؟ والجواب:...أنها لما اختصت بالأسماء وجبت أن تعمل العمل المختص بها وهو الجر".[٣]

وعلى ما يبدو أن رأي ابن النحاس راجح ما دام أن الموجب للعمل هو الاختصاص، فالفعل مختص بالاسم فيكون عاملًا،والحرف إذا ما اختص بأحد القبيلين يكون عاملًا ،لكن رأيه هذا مخالف لجمهرة النحاة الذين يرون أن الحروف العاملة هي عاملة حملًا على الأفعال، فعملها فرعي[٤] ، وهذا ما نصَّ عليه ابن

(١) ينظر:تاريخ النحو وأصوله د/عبد الحميد السيد طلب ص٣١٨.

(٢) ينظر:بهاء الدين بن النحاس وآراؤه النحوية د/محمد محمود سعيد الكيلاني ص١٠٠.

(٣) التعليقة ص٢٩٢.

(٤) ينظر:بهاء الدين بن النحاس وآراؤه النحوية د/محمد محمود سعيد الكيلاني ص١٠٠.

الخشاب قائلًا:" فالأفعال هي الأصل في العمل لغيرها، والقسمان الآخران–أي الاسم والحرف–فرعان لها ومحمولان عليها ومشبهان بها".[١]

وكان ابن النحاس عارفًا بمعطيات نظرية العامل من قوة عمل الأفعال، وتسلطها على معمولها، وضعف عمل الأسماء؛ لأنها بالأصل معمولة لا عاملة،وعليه فهو يدرك أن بينهما تفاوتًا في العمل فضلًا عن أن الأفعال نفسها تتفاوت في قوة عملها حسب وقوعها وهذا ما نلحظه[٢] في قوله:" الفعل إذا تقدم على مفعوله كان في غاية القوة فلا يحتاج إلى مقوٍّ، فلا يجوز أن نقول: ضربت لزيد، وإن تأخر حصل له نوع من الضعف، فجاز تقويته باللام، فنقول: لزيد ضربت، كما قال تعالى:{ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}[٣]، بخلاف الأسماء العاملة عمل الفعل، فإنها لما كانت أضعف من الفعل في العمل جاز دخول اللام على معمولها متقدمة كانت أو متأخرة، نقول: هذا ضارب لزيد، لزيد ضارب".[٤]

وكان ابن النحاس كثيرًا ما يذكر خلاف النحاة في مسائل العامل ويسترسل أحيانًا في ذكر مذاهبهم واستدلالاتهم.

ومن قواعد العامل وفلسفته التي تبناها شيخنا ابن النحاس عدم الميل إلى حذف الحروف المختصة، ومن ثَمَّ بقاء عملها، وهذا ما يتضح من قوله:" ...أن عامل الجزم في الأفعال نظير عامل الجر في الأسماء، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، وإذا كان عامل الجر الذي هو أقوى من عامل الجزم لا يعمل مضمرًا، فأن لا يعمل الجزم أولى وأجدر".[٥]

---

(١) المرتجل ص١١٦.

(٢) ينظر:بهاء الدين بن النحاس وآراؤه النحوية د/محمد محمود سعيد الكيلاني ص١٠٢.

(٣) من الآية٤٣من سورة يوسف.

(٤) التعليقة ص٢٣٠، ٢٣١.

(٥) التعليقة ص٥٢٩.

وأما عن شيخنا السيوطي فقد أفرد في كتابه(الأشباه والنظائر) بحثًا تناول فيه العامل، فقال مقررًا أن العمل أصل في الأفعال:" العامل فيه مباحث: الأول: العمل أصل في الأفعال، وفرع في الأسماء والحروف، فما وُجِدَ من الأسماء والحروف عاملًا، فينبغي أن يُسْأَل عن الموجب لعمله".[١] ثم فصل القول في العوامل المعنوية واللفظية ناقلًا أقوالًا كثيرة عن العلماء في هذا البحث[٢]، ومنها ما نقله عن صاحبنا ابن النحاس، وقد نقل عنه في سبعة مواضع منها أربعة في مبحث العامل ، وثلاثة في غير مبحث العامل ، منها موضعان في بحث الظرف ، وهما متعلقان بالعامل في الظرف، وموضع في باب التدريب وجمعت هذه المواضع الثلاثة في هذا المبحث ؛ لأنها أقوال تتعلق بنظرية العامل، ولأنها توضح فلسفة شيخنا ابن النحاس في نظرية العامل، كما توضح مدى أثر ابن النحاس في كتاب (الأشباه والنظائر) ، فأما ما نقله السيوطي في مبحث العامل فينحصر فيما يأتي:

أولًا: للحروف المختصة أصالة في العمل:

قال السيوطي:"...وقال ابن النحاس في التعليقة: الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي أقله في الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه،وإنما كان الاختصاص موجهًا للعمل؛ ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملًا فيه، فعرفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل، وأنه موجود في الحرف المختص، فكان الحرف المختص عاملًا بأصالته في العمل لذلك، ولا كذلك الاسم فإنه لا يعمل منه

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٣٨.

(٢) السابق ٢/٢٣٨-٢٦٥.

شئ إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف، إذا قلنا: إنه هو العامل، ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره".[١]

ثانياً :عامل الرفع في الفاعل:

تعددت أقوال العلماء في رافع الفاعل، فقيل: إن الرافع له ما أسند إليه من الفعل، أو ما قام مقامه.

وقيل:إن الرافع له مشابهته بالمبتدأ، وذلك أنه مخبر عنه بفعله، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر.

وقيل: إن الرافع له كونه فاعلًا في المعنى.

وقيل: إن الرافع له إسناد الفعل إليه مقدمًا عليه. [٢]

وقد نقل السيوطي رأيًا لخلف الأحمر[٣] عن ابن النحاس الحلبي وشيخه ابن عمرون[٤] ، فقال:" وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، كذا نقله ابن عمرون، وابن النحاس في التعليقة".[٥]

وقفة مع رأي خلف الأحمر:

---

(١) لم أهتد إليه في التعليقة، ولعل نسخة التعليقة التي نقل عنها السيوطي غير التي بين أيدينا، ينظر: الأشباه والنظائر٢/٢٣٩، ٢٤٠.

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في: الكتاب ٣٣/١، واللمع ص٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٦٥، ١٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/١٠٧، والارتشاف٢/١٣٢١، والمساعد١/٣٨٦، وشفاء العليل ٤١٢/١.

(٣) خلف الأحمر: خلف بن حيَّان بن محرز الأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر، كان راوية ثقة، له: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، توفي في حدود سنة ١٨٠هـ، ينظر: البغية١/٥٥٤.

(٤) ابن عمرون:محمد بن محمد بن أبي علي بن عمرون الحلبي النحوي، إمام في العربية، له شرح على المفصل، ولم يتمه، توفي بحلب ٦٤٩هـ، ينظر:إشارة التعيين ص٣٣٧.

(٥) التعليقة ص٨١، والأشباه والنظائر٢/٢٤٤.

رد كثير من العلماء رأي خلف الأحمر، فرده العكبري بقوله:"وقال خلف الكوفي: العامل في الفاعل الفاعلية، والدليل على فساد قوله من أربعة أوجه:

أحدها:أن(إنَّ) عاملة بنفسها، وهي نائبة عن الفعل، فعمل الفعل بنفسه أولى.

والثاني:أن الفعل لفظ مختص بالاسم ، والاختصاص مؤثر في المعنى، فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل.

والثالث: أن الموجب لمعنى الفاعلية هو الفعل، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ.

والرابع: أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعلًا، وفي المعنى مفعولًا به ، كقولك: مات زيد، ومفعولًا في اللفظ، وهو في المعنى فاعل، كقولك: تصبب زيدٌ عرقًا، ولو كان العامل هو المعنى لانعكست هذه المسائل".[١]

ورده كذلك ابن عصفور، وابن مالك. [٢]

ثالثاً : عامل الجزم في فعل الجواب:

تعددت أقوال العلماء في عامل الجزم في فعل الجواب، ولهم في ذلك أربعة أقوال:

أحدها: أن الأداة هي الجازمة له كما هي جازمة لفعل الشرط. [٣]

وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه. [٤]

---

(١) اللباب١/١٥١، ١٥٢.

(٢) ينظر:شرح الجمل١/١٦٥، وشرح التسهيل٢/١٠٧.

(٣) ينظر:اللباب٢/٥١.

(٤) ينظر:الارتشاف ٤/١٨٧٧، والمساعد٣/١٥٣،

والثاني: أن الجزم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش. (١)

والثالث: أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا، ونسب هذا إلى سيبويه. (٢)

والرابع: أنه مجزوم على الجوار كما ينجر الاسم على الجوار. (٣)

وزاد ابن النحاس الحلبي قولًا خامسًا للأخفش وهو : أن فعل الشرط والجواب يتجازمان، وهذا ما نقله عنه السيوطي، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة : حكى ابن جني في كتاب له يسمى الدمشقيات غير الدمشقيات المشهورة له بين الناس قولًا عن الأخفش: أن فعل الشرط والجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر".(٤)

رابعاً: لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد:

لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأن كل واحد منهما يقتضي معمولًا ، ولذلك رُدَّ قول من قال: إن الابتداء والمبتدأ معًا عاملان في الخبر، وقول من قال: إن المتبوع وعامله عاملان في التابع، وقول من قال: إن(إنْ) وفعل الشرط معًا عاملان في الجزاء، وقول من قال: إن الفعل والفاعل معًا عاملان في المفعول. (٥)

وقد نص شيخنا ابن النحاس الحلبي على هذه القاعدة وهي عدم جواز اجتماع عاملين على معمول واحد، وقد نقل عنه السيوطي قوله في هذا الشأن، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرًا، فالعائد ضمير من طريق المعنى؛ لأن المعنى: هذا مرٌّ ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما؛

(١) ينظر:شرح الكافية للرضي٤/٩٢ .

(٢) ينظر:الكتاب٣/٦٢، ٦٣، والمساعد٣/١٥٢.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري٢/٥١، والارتشاف٤/١٨٧٧.

(٤) التعليقة ص٤٤٩، والأشباه والنظائر٢/٢٥٩.

(٥) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦١.

لأنه حينئذ يكون مستقبلًا بالخبرية ، وليس المعنى عليه ولا فيهما؛ لأنه حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير ، فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز".[١]

وأما القولان اللذان نقلهما السيوطي عن ابن النحاس الحلبي في غير مبحث العامل فقد أوردهما في بحث الظرف من كتابه(الأشباه والنظائر) ، وهما :

أحدهما : **عامل النصب في الظرف الواقع خبراً** :

يقع الظرف ، والجار والمجرور التامان خبرًا للمبتدأ، نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، وقد اختلف النحاة في عامل النصب فيه، ولهم في ذلك أربعة أقوال:

أحدها: قول الكوفيين: إنه منصوب بمخالفته للمبتدأ، فلا يقدر عامل قبله ولا بعده. [٢]

وقد رد ابن مالك هذا القول. [٣]

الثاني:ذهب ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ. [٤]

ورُدَّ هذا المذهب بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. [٥]

الثالث:أن عامل النصب فيه فعل تقديره: استقر، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ يقول:" إذا قلت: فيها زيد، فكأنك قلت: استقر فيها زيد، وإن لم تذكر فيها فعلًا وانتصب بالذي هو فيه كانتصاب الدرهم بالعشرين".[٦]

---

(١)التعليقة ص١٧٨، ١٧٩، والأشباه والنظائر ٢٦٢/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ص٢٠٢، والارتشاف ١١٢١/٢،والمساعد ٢٣٦/١.

(٣) ينظر:شرح التسهيل٣١٣/١.

(٤) ينظر: المساعد٢٣٦/١، والتصريح ٢٠٧/١، والهمع٢١/٢.

(٥) ينظر: الهمع٢١/٢.

(٦) الكتاب٨٧/٢.

وبه قال المبرد، وأبو علي الفارسي، والزمخشري. [١]

الرابع: أنه معمول لاسم فاعل، أي: متعلق باسم فاعل تقديره: مستقر، وهو قول الأخفش. [٢]

وقد أومأ سيبويه إلى ذلك فقال : " وتقول : ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد

مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذا جعلت فيها مستقرًا، ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم".[٣]

وقد اقتصر شيخنا ابن النحاس الحلبي على قولين من الأقوال الأربعة السابقة، وقد نقلهما عنه السيوطي، فقال:"وقال ابن النحاس في التعليقة: إذا وقع الظرف والجار والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم: إلى أن العامل المقدر فعلى تقديره:استقر،أو كان ، أو وُجِد،أو ثبت...

وذهب بعضهم: إلى أن العامل المقدر هنا اسمٌ لا فعلٌ، تقديره: كائن، أو مستقر، أو موجود، أو ثابت...". [٤]

(١) ينظر: المقتضب ١٦٦/٤، و ٣٢٩/٤، والإيضاح ص ٩٧، والمفصل ص٣٥.

(٢) ينظر: الارتشاف ١١٢١/٢.

(٣) الكتاب ٥٥/١، وينظر ١٢٤/٢، ١٣٢، و٥٠٣/٣.

(٤) التعليقة ص١٥٤، ١٥٥، والأشباه ٢٢٧/٢، ٢٢٨.

والثاني: عامل الظرف والجار والمجرور المتوسط بين (إنّ) واسمها :

إنَّ وأخواتها: لا يتقدم خبرهن عليهن، ولا على اسمهن ؛ لأن التقديم والتأخير تصرفٌ،

ولا تصرف لهذه الحروف[١]، إلا إن كان ظرفًا أو مجرورًا فيجوز، وقد يجب نحو: إن في الدار ساكِنَها، وإن هند بعلَها، ويقد ر العامل فيها بعد الاسم. [٢]

وقد نص شيخنا ابن النحاس في تعليقته على اختلاف العلماء في تقدير العامل في الظرف المتقدم على اسم(إن)، وقد نقل عنه السيوطي هذا الاختلاف، فقال:" عامل الظرف: قال ابن النحاس في التعليقة: اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم(إنَّ)، فقال قوم: يقدر الاستقرار بعد اسم(إنَّ)؛ لئلا يكون قد فصلنا بين(إنَّ) واسمها بغير الظرف والمجرور.

وقال قوم: لا بل نقدره قبل الظرف والمجرور، ولا نعتد بهذا فصلًا؛لكونه لازم الإضمار، ولا يجوز إظهاره".[٣]

وأما القول الذي نقله السيوطي عن شيخنا ابن النحاس في باب التدريب تحت قاعدة: "الجازم أضعف من الجار، وفرع عليه" ، فقد نقله بعد أن نقل أقوال علماء سابقين على ابن النحاس أوضحوا أن الجازم أضعف من الجار، وفرع عليه؛ لأنه لا يفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره[٤] .

قال السيوطي:"...وقال ابن النحاس في التعليقة: الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء وأضعف منه؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء،

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/٢١٠، والارتشاف ٢/١٢٤٤.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢/١٢٤٤.

(٣) التعليقة ص ٢٢٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٣٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٥٧.

وإذا كان حذف حرف الجر، وإبقاء عمله ضعيفًا ، فأن يضعف الجازم وإبقاء عمله أولى وأحرى".[١]

وهذه القاعدة ساقها ابن النحاس في نظرية العامل كي يدحض ما ذهب الكوفيون إليه، وبعض البصريين من جواز حذف اللام وإبقاء عملها، فقال عند قول الشاعر:[٢]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ .·. إذا مَا خِفْتَ من أمرٍ تَبَالا

إذ رواه الكوفيون على حذف الجازم، أي: لتفد،لكن ابن النحاس لم يرتض هذا التخريج فخرجه تخريجًا آخر، فقال:" فأنشده الكوفيون على حذف الجازم على أنه أمر، وتقبَّله كثير من البصريين، وأجابوا بشذوذه، والصحيح أن (تفدِ) فعل مضارع مرفوع على أنه خبر لا أمر، وحُذِفَت الياء منه طلبًا للتخفيف لا للجزم ؛لما بينا من ضعف الجازم".[٣]

(١) التعليقة ص٤٤١، و٥٢٩، والأشباه والنظائر٢٥٢/٣.

(٢) من الوافر، ونسب لأبي طالب، وحسان، والأعشى، وليس في ديوان واحد منهم، من مواضعه: الكتاب ٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش٥٢/٧، وشرح الكافية للرضي٨٥/٤، وشرح الأشموني٥٧٥/٣، وخزانة الأدب ١١/٩.

(٣) التعليقة ص٤٤١.

الفصل الثالث

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في التعليل النحوي

التعليل النحوي هو: تفسير الظاهرة اللغوية بما يتلاءم مع أصول الصنعة من خلال الاستعانة بالمخزون المعرفي المتراكم المتأني من إمعان النظر في التراكيب والأساليب العربية وأصول صياغتها. (١)

وأما العلة النحوية فهي:الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح هي: الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصناعة. (٢)

والقول بالعلة النحوية قديم كغيرها من العلل فهذا الخليل بن أحمد الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها. (٣)

---

(١) ينظر: أصول النحو العربي د/محمد خير الحلواني ص ١٣.

(٢) ينظر: العلة النحوية: نشأتها وتطورها ص ٦٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥.

أما عند سيبويه فالعلة مستمدة من روح اللغة معتمدًا على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها مبتعدًا بها عن الفلسفة ، وإن كانت مقتبسة منها. (١)

وقد أفردت العلة النحوية بمؤلفات أذكر منها: كتاب العلل في النحو لمحمد ابن المستنير المعروف بـ(قطرب)، وكتاب علل النحو للمازني، وكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي.

والعلل قسمها الزجاجي إلى ثلاثة أقسام هي:

١-العلل التعليمية: هي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، مثل أن يسأل عن علة نصب(زيدًا) في مثل: إن زيدًا قائم، فيقال: لأن(إن) تنصب الاسم، وترفع الخبر.

٢- العلل القياسية: هي التي تتعدى هذه العلة التعليمية إلى السؤال عن علة نصب (إن) للاسم، فيقال:لأنها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول.

٣-العلل الجدلية: هي التي تتعدى العلة الثانية إلى السؤال عن جهة مشابهة(إن) للأفعال، وبأي الأفعال شبهت؟ ولم عدل بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟....(٢)

وجعل الدينوري اعتلالات النحويين صنفين:

الأول: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وهي أكثر استعمالًا، وأشد تداولًا عند العرب من الصنف الثاني، وهي واسعة الشعب، والمشهور منها أربعة وعشرون نوعًا، هي: علة سماع، وتشبيه، واستغناء، واستثقال، وفرق، وتوكيد، وتعويض، ونظير، ونقيض، وحمل على المعنى،

(١) ينظر: العلة النحوية: نشأتها وتطورها ص ٦٩.

(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٦٥،٦٤.

ومشاكلة، ومعادلة، وقرب ومجاورة، ووجوب، وجواز، وتغليب، واختصار، وتخفيف، ودلالة حال، وأصل، وتحليل،وإشعار، وتضاد، وأولى. [١]

وهذه الأنواع شرحها التاج بن مكتوم[٢] ، ونقلها عنه السيوطي. [٣]

وأما الصنف الثاني فلم يبينه الدينوري في كتابه(ثمار الصناعة)،ولهذا قال السيوطي:" وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ، ولا بيَّنه ، وقد بيَّنه ابن السراج في (الأصول)[٤].

والصنف الثاني كما بيَّنه السيوطي هو:علة تظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم.[٥]

وهذا النوع سماه ابن السراج علة العلة. [٦]

واعترض عليه ابن جني موضحًا أن هذا الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة. [٧]

وأما عن شيخنا ابن النحاس فقد استعان بالتعليل النحوي في التسويغ لكثير من الاستعمالات النحوية وهو بلا شك امتداد أصيل لمن سبقه في القول بالتعليل، والاهتمام به، ومما يلاحظ في التعليقة لابن النحاس كثرة تعليلاته للأحكام، وهذه الكثرة من التعليلات جعلت المتأخرين من النحاة ينقلون عنه كثيرًا من هذه العلل، وفي مقدمتهم جلال الدين السيوطي، على أن التعليلات التي قدمها ابن النحاس لم

---

(١) ينظر: ثمار الصناعة للدينوري ص١٣٥.

(٢) أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد القيسي، تقدم في الفقه والنحو، البغية١/٣٢٦ .

(٣) ينظر: الاقتراح ص٢٥٦-٢٦٥.

(٤) ينظر: الأصول١/٣٥.

(٥) ينظر: الاقتراح ص٢٥٦.

(٦) ينظر: الأصول١/٣٥.

(٧) ينظر: الخصائص١/١٧٣.

يكن أبا عذرتها، فهو قد سُبق بطائفة منها من قِبل النحاة الذين تواردوا على الدرس النحوي حتى نحاة القرن السابع الذي عاش فيه ابن النحاس، إلا أن ما يميز شخصيته في ذلك قدرته على استحضار العلل بيسر وسهولة. (١)

وأما عن ملامح تأثر السيوطي بتعليلات شيخنا ابن النحاس النحوية فتبدو كثيرة منتشرة في كتاب الأشباه والنظائر، منها: علة اختصار، وأمن اللبس، وطرد الباب، وكثرة الاستعمال، واختصاص وغيرها من العلل، وهاك بيانًا بتعليلات ابن النحاس النحوية التي نقلها السيوطي عنه:

١-**علة طرد الباب** : ولا أعلم أحدًا من النحاة–قديمًا وحديثًا– خص هذا الباب ببحث مستقل يجمع مسائله ويبين ماهيته عدا السيوطي الذي خصَّه ببضع صفحات ذكر فيها بعضًا من مسائل هذه الظاهرة في كتابه النفيس.

وقد أوردها السيوطي في باب: اجتماع الأمثال مكروه، بعد أن أوضح أن اجتماع الأمثال مكروه، وأنه مما يُفَرُّ منه، وبعد أن نقل أقوالًا كثيرة عن العلماء، فقال:" ومن ذلك: قال ابن النحاس في التعليقة: إنما لم تدخل اللام في خبر(إنَّ) إذا كان منفيًا؛ لأن غالب حروف النفي أولها لام، كـ(لا) و(لم)، و(لما) و(لن)، فيستثقل اجتماع اللامين، وطرد الحكم يأتي في حروف النفي".(٢)

وكلام ابن النحاس الذي نقله السيوطي يشتمل على علتين:

إحداهما: التخلص من التقاء الأمثال كما ذكر السيوطي، وهو تعليل سديد منه للثقل الناشئ من اجتماع اللامين لام الابتداء، واللام التي تقع في أول حرف النفي، ويعد هذا تعليلًا صوتيًا من ابن النحاس لاستثقال تجاور صوتين متماثلين قل الفاصل بينهما.

---

(١) ينظر: بهاء الدين بن النحاس الحلبي وآراؤه النحوية د/محمد محمود سعيد الكيلاني ص١٠٣.

(٢) التعليقة ص٢٢١، والأشباه والنظائر ١/٤٥، ٤٦.

والعلة الثانية: تتمثل في طرد الحكم في باقي حروف النفي.

ومن علة طرد الباب أيضًا ما نقله السيوطي عن ابن النحاس في باب:طرد الباب، وأما ما نقله عن شيخنا ابن النحاس في هذا الباب فقد جاء بعد أن أوضح ماهية طرد الباب، وبعد أن نقل عدة أقوال عن العلماء تبين اعتلالهم بعلة طرد الباب، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: من أجاز تقديم خبر(ليس) عليها، دليله: أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها، فإذا جوزنا في(كان) وأخواتها يجوز في(ليس) أيضًا طردًا للباب".(١)

٢-**علة اختصار**: وقد أوردها السيوطي في باب الاختصار، فقال بعد أن أوضح أن جُلَّ كلام العرب مبنيٌّ على الاختصار، وبعد أن نقل أقوالًا عديدة عن العلماء؛ ليوضح الاختصار وفائدته، قال:"وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب: كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان(٢) ، وجَدْيٌ وعَنَاقٌ(٣)، وحَمَل، ورِخْلٌ ، وحصان، وحِجْر(٤) إلى غير ذلك لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ، ويطول الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة، كـ:ضارب وضاربة، وتارة في الاسم، كـ : امرئ، وامَرأةء، ومَرء، ومرأة في الحقيقي، وبلد وبلدة في غير الحقيقي، ثم إنهم تجاوزا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد، وحرصًا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة".(٥)

---

(١) التعليقة ص٢٠١، والأشباه٢/٢١٩.

(٢) العَيْرُ: الحمار، والأتان: الحمارة، اللسان:عير-أتن.

(٣) الجدي: الذكر من أولاد المعز، والعناق: الأنثى من المعز، اللسان:جدا-عنق.

(٤) الحمل: الذكر من الضأن، والأنثى:رخل، والحصان: الفحل من الخيل، والحجر: الأنثى من الخيل، اللسان: حمل-رخل-حصن-حجر.

(٥) التعليقة ص٥٩٦، والأشباه١/٧٥، ٧٦.

وهذا النص من ابن النحاس على إيجازه حوى علتين، إحداهما: علة اختصار، والأخرى: علة فرق.

ومن علة الاختصار -أيضًا- ما أورده السيوطي في باب الاختصار -أيضًا- فقال:" وقال ابن النحاس: فإن قيل ما فائدة العدل؟فالجواب:أن(عمر) أخصر من(عامر)" (١)

٣- **علة اختصاص**: هذه العلة اعتل بها ابن النحاس؛ لتوضيح اختصاص الأسماء بالجر،وهذه العلة نقلها عنه السيوطي، في باب(الفرع أحط رتبةً من الأصل)، فقال بعد أن نقل أقوالًا متعددة عن النحاة؛ لبيان أن الفرع أحط رتبة من الأصل(٢) :"...قال ابن النحاس في التعليقة: إنما اختص الجر بالأسماء؛ لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم؛ وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرفًا في الإعراب من الأصل، والفروع أبدًا تنحط عن الأصول في التصرف لا تزيد عنها، فمنع الجر من الأفعال لذلك".(٣)

٤-**علة فرق**: وقد أورد السيوطي ما نقله عن ابن النحاس في باب الفرق بعد أن أوضح أن النحاة عللوا به أحكامًا كثيرة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وضم تاء المتكلم، وفتح تاء المخاطب، وكسر تاء المخاطبة، وكتنوين التمكن الذي يدخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير الذي يدخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات، فقال بعد أن نقل أقوالًا عديدة للنحاة اعتلوا فيها بعلة الفرق:"...وابن النحاس في التعليقة:أصل لام الجر أن تكون مفتوحة؛ لكونها مبنية على الفتح طلبًا للتخفيف، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو:لِموسى غلامٌ، ولَموسى غلامٌ، ولذا بقيت مع الضمير على فتحها؛ لأنه لا لبس

(١) التعليقة ص٧٦، والأشباه١/٧٦.

(٢) ينظر: الأشباه٢/٢٧٦، ٢٧٨.

(٣) التعليقة ص٦٩، والأشباه٢/٢٧٨.

معه، لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر، ولفظ ضمائر الجر، وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ...". [١]

ونص ابن النحاس السابق على إيجازه اشتمل على ثلاثة علل هي: علة خفة، وعلة فرق، وعلة أمن اللبس.

٥-**علة خفة**: وقد أورد السيوطي كلام ابن النحاس في مبحث:الفعل أثقل من الاسم، بعد أن نقل كلام ابن أبي الربيع، وابن يعيش في كون الفعل أثقل من الاسم، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: الاسم أخف من الفعل لوجوه:

منها: أن الأسماء أكثر استعمالًا من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفَّ، وإنما قلنا: إنه أكثر استعمالًا لأمور منها: الأوزان وعدد الحروف.

أما في الأصول: فلأن أصول الأسماء ثلاثية، ورباعية، وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، وأما بالزيادة، فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، وأكثر من ذلك على ما ذكر، والفعل لا يزاد على الستة، فقد زاد عليه في الأصول والزيادة...". [٢]

٦-**علة تخفيف**:نقل السيوطي هذه العلة في القاعدة المتعلقة بالكلمة التي على حرف واحد، وأنها واجبة البناء، وتبنى على الفتح طلبًا للتحفيف، وقد بنى السيوطي هذه القاعدة على ما نقله عن ابن النحاس، فقال:" قاعدة في الكلمة التي على حرف واحد" قال ابن النحاس في التعليقة: كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، ويبنغي أن تكون الحركة فتحة طلبًا للتخفيف، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي، فطلبًا لمزيد التخفيف". [٣]

والمطالع لكتابي التعليقة والأشباه والنظائر سيقف على مدى تأثر السيوطي بابن النحاس الحلبي، وأن أثره كان كبيرًا في كتاب(الأشباه والنظائر) فقد أورد ابن

(١) التعليقة ص٣٠٠، والأشباه٢/٢٨٨.

(٢) التعليقة ص٤٠٥، والأشباه٢/٢٩١، ٢٩٢.

(٣) التعليقة ص٢٧٨، والأشباه ٣/٥٠.

النحاس هذا الكلام تحت عنوان" قاعدة" وهذا الأمر منتشر كثيرًا في كتابه(التعليقة) والسيوطي نقل عنه النص السابق تحت عنوان" قاعدة في الكلمة التي على حرف واحد".

٧-**علة كثرة استعمال**: نقل السيوطي عن ابن النحاس ما يفيد اعتلاله بكثرة الاستعمال بعد أن أوضح أن كثرة الاستعمال اعْتُمِدَتْ في كثير من أبواب العربية، وبعد أن نقل أقوالًا متعددة للنحاة تفيد الاعتلال بكثرة الاستعمال في الأبواب النحوية[١]، قال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: إنما لزم إضمار الفعل في باب التحذير ؛ لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه[٢]".[٣]

وكذلك من علة كثرة الاستعمال التي نقلها عن ابن النحاس ما يتعلق بالتقاء الساكنين، وتحريك الأول منهما بالفتح إذا كان الثاني منهما لام التعريف، فقال السيوطي:" وقال ابن النحاس في التعليقة:إذا التقى ساكنان، والثاني لام التعريف اختير فتح الأول، نحو: مِنَ الناس، طلبًا للخفة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر؛ لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله".[٤]

وكلام ابن النحاس هنا اشتمل على علتين: الأولى:علة خفة، والثانية: كثرة استعمال؛ لأن ما كَثُر استعماله أحوج إلى التخفيف.

٨-**علة أمن اللبس**:نقل السيوطي هذه العلة عن ابن النحاس في باب(اللبس محذور) بعد أن أوضح أن اللبس محذور، ومن ثَمَّ وُضع له ما يزيله إذا خيف، واستغني عن لحاق نحوه إذا أُمِن، ومن ذلك أن الإعراب إنما وضع في الأسماء؛

---

(١) ينظر: الأشباه٢/٣٠٤-٣٠٧.

(٢) كلام سيبويه هو:"وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثَنَّوْا؛ لكثرتها في كلامهم".الكتاب١/٢٧٥.

(٣) التعليقة ص٤١١، والأشباه٢/٣٠٧.

(٤) التعليقة ص٥٧٥، والأشباه٢/٣٠٩.

ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها،ولذلك استغني عنه في الأفعال، والحروف، والمضمرات، والإشارات، والموصولات؛ لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة، فلم تحتج إليه، ثم أخذ ينقل أقوال العلماء في هذا الموضع إلى أن أوضح أن المنصوب على الاختصاص لا يكون مبهمًا أي نكرة[١] وهذا ما نقله عن ابن النحاس فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسماء المبهمة، نحو:إني هذا أفعل كذا؛ لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضمير، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة، فلا يقال: إنا قومًا نفعل كذا؛ لأن النكرة لا تزيل لبسًا".[٢]

ومن ذلك أيضًا تعليله بعدم جواز حكاية المضمر والمشار إليه بأمن اللبس، وهذا ما نقله عنه السيوطي، فقال:"...قال ابن النحاس في التعليقة: إنما لم يجز حكاية المضمر والمشار إليه، وإن كانا من جملة المعارف؛ لأن كلًا منهما لا يدخله لبس".[٣]

١٠-**علة مشابهة**: نقل السيوطي هذه العلة في باب الإعراب والبناء في مسألة مشابهة الاسم للحرف، ومشابهته للفعل، وذكر أنه يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحدٍ اتفاقًا، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقًا بل لا بد من مشابهته له من وجهين، ونقل عن صاحب البسيط، وابن الحاجب، ثم نقل عن شيخنا ابن النحاس[٤] ، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: فإن قيل: فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد؟ فالجواب: أن الاسم بعيد

(١) ينظر: الأشباه٢/٣١٤-٣١٩.
(٢) التعليقة ص٤١٠، والأشباه٢/٣١٩.
(٣) التعليقة ص٥٥٧، والأشباه٢/٢٢١.
(٤) ينظر: الأشباه٤/١٣٠، ١٣١.

من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه، فلا جرم اعتبرناه قولًا واحدًا".[١]

(١) التعليقة ص٤٥٨، ٤٥٩، والأشباه٤/١٣٠، ١٣١.

الفصل الرابع

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في قواعد أصولية في التوجيه النحوي

إن المتأمل في تضاعيف التعليقة لابن النحاس الحلبي يلحظ جملة من القواعد الأصولية العامة في التوجيه النحوي مبثوثة خلال الكلام، وهي ليست بالضرورة من ابتداع ابن النحاس، ولكنها كانت من مرتكزات الرجل في درسه النحوي، فكان يعول عليها ويعتمدها في التوجيه لهذا الحكم أو ذاك[١] ، ومن هذه القواعد التي ذكرها:

١-الحذف والتصرف بابه الأسماء، وهذا جلي من قوله عندما ذكر علة من قال إن الجر بعد(مذ) قليل:"...بعض الناس يعلل هذا بأن(مذ) الغالب عليها الاسمية؛ لكونها محذوفة من(منذ)، والحذف والتصرف إنما بابه الأسماء".[٢]

٢-الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، وقد اعتل بهذه القاعدة وهو يصحح مذهب البصريين في أن الاسم مشتق من السمو وهو العلو، فقال:" والصحيح ما ذهب إليه البصريون لوجوه، منها: أن الحذف في الأواخر أكثر منه في الأوائل، والحمل على الأكثر أولى، وأيضًا الحذف بالأواخر أولى منه بالأوائل؛ لأن الآخر موضع ضجر وسآمة وتعب، فناسب الحذف ليخف على المتكلم ، بخلاف الأول؛ لأنه موضع استجمام وراحة".[٣]

ومن القواعد المنتشرة في تضاعيف(التعليقة): ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها، والفروع أبدًا تنحط عن الأصول، والتأكيد موضع تطويل وتكرار لا حذف واختصار، وكل مختص يجب عمله، والفروع هي المحتاجة إلى العلامات

---

(١) ينظر: بهاء الدين بن النحاس الحلبي وآراؤه النحوية د/محمد محمود سعيد الكيلاني ص١١٢.

(٢) التعليقة ص٣٠١.

(٣) السابق ص٥٩.

والأصول لا تحتاج إلى علامة، والمحذوف المنوي كالملفوظ به، والتغيير يأنس بالتغيير، والجمع بين العوضين، وحمل الشئ على نقيضه.

ومن ركائز ابن النحاس في كتابه(التعليقة) ذكره قواعد عامة تتصل بموضوع معين قائمة في أساسها على التأمل الدقيق في الأساليب العربية النحوية، وكان من منهج ابن النحاس في التعليقة، أن يقول: قاعدة، ويذكر فيها علة الحكم النحوي الذي يقره.

ومن ذلك قوله في باب(نعم وبئس) عن عدم تصرفهما:" القاعدة: كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، مُنع شيئًا مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلًا على ما تضمنه، وإذا كان كذلك، فـ (نعم) و(بئس) إنما منعا التصرف؛ لأن لفظهما ماضٍ، ومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال، فلما تضمنا ما ليس لهما في الأصل، وهو الدلالة على الحال، منعا التصرف لذلك".(١)

ومن ذلك أيضًا قوله:" قاعدة: لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد في فعل من الأفعال إلا في: ظننت وأخواتها، وفي:فقدت وعدمت...". (٢)

وقد تأثر السيوطي بهذه القواعد الأصولية في التوجيه النحوي، وقد نقل عنه في غير موضع، وهاك بيانًا بها وفق ترتيبها في كتاب الأشباه والنظائر:

١-**الجمع بين العوضين**: والجمع بين العوضين، كما في نداء أم وأب مضافين لياء المتكلم، فيقال فيهما على الأوجه الجائزة: يا أبتا، ويا أمتا، فالتاء والألف عوض عن الياء.

(١) التعليقة ص١١٦.

(٢) السابق ص٢٩٣.

وقد نقل السيوطي كلام ابن النحاس بعد أن نقل عن السخاوي ما يفيد جواز الجمع بين العوضين، فقال:"...وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة، وقال: لا يكره الجمع بين العوضين ، كما يكره الجمع بين العوض والمعوض عنه".[١]

٢- **التغيير يأنس بالتغيير**: عقد السيوطي في كتابه(الأشباه والنظائر)بابًا سماه: التغيير يأنس بالتغيير، ونقل أقوالًا متعددة عن العلماء في مواضع يدخلها أكثر من تغيير؛ ليدلل بأقوال العلماء على أن التغيير يأنس بالتغيير، ومن العلماء الذين نقل عنهم في هذا الباب شيخنا ابن النحاس ، وقد نقل عنه قوله في عدم جواز ترخيم المتعجب منه، كما نقل عنه قوله في النسب إلى(فعيلة).

فقال في الموضع الأول:"...ومن ذلك: قال ابن النحاس في التعليقة:لا يرخم المتعجب منه؛ لأننا لا نرخم إلا ما أحدث فيه النداء البناءَ، وليس بمندوب؛ لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم ؛لأن التغيير يأنس بالتغيير" [٢]

وقال في الموضع الآخر:"...وكذا قال ابن النحاس: لما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير".[٣]

٣- **الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل**:

عقد السيوطي بابًا في كتابه(الأشباه والنظائر) سماه:"الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل"،وقد بدأ السيوطي الباب بقول أكثر النحاة:إن(رحمن) غير منصرف وإن لم يكن له(فَعْلَى)؛ لأن ما لا ينصرف من(فَعْلان) أكثر، فالحمل عليه أولى.

---

(١) التعليقة ص٢٨٠، والأشباه١/٣٢٠.

(٢) التعليقة ص٢٨٢، والأشباه والنظائر ١/٣٢٩.

(٣) التعليقة ص٥٩٤، والأشباه والنظائر ١/٣٢٩.

ثم نقل أقوالًا كثيرة لإثبات هذا الأمر[١]، ومن جملة ما نقله في هذا الباب ما نقله عن ابن النحاس،فقال:" وقال ابن النحاس في باب الاشتغال: إذا كان العطف على جملة فعلية، فالمختار الحمل على إضمار فعل؛ لأنك حينئذٍ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فتتفق الجمل، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فإن قيل: توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شئ.

فالجواب: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير، كان التقدير أولى؛ لكثرة التقدير في كلام العرب، وقلة الاختلاف، والحمل على الكثير أولى".[٢]

٤- حمل الشئ على نقيضه:

عقد السيوطي بابًا في كتابه(الأشباه والنظائر) سماه(حمل الشئ على نقيضه)، وقد ضمنه كلامًا من التعليقة لابن النحاس، بعد أن ذكر أن فيه فروعًا، وبعد أن نقل عن العلماء، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: إنما كسرت النون في المثنى؛ لسكونها وسكون الألف قبلها، والكسرة نقيض السكون، فأرادوا أن يأتوا بالشئ الذي هو نقيضه؛ لأن الشئ يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره".[٣]

(١) ينظر: الأشباه والنظائر٢/٩٥، ٩٨.

(٢) التعليقة ص١٨٦، ١٨٧، والأشباه٢/٩٨، ٩٩.

(٣) التعليقة ص٥٨٩، والأشباه والنظائر٢/١١٩، ١٢٠.

٥- حمل الأصل على الفرع:

عقد السيوطي بابًا سماه" حمل الأصل على الفرع" وقد بناه على بابين ضمنهما ابن جني كتابه(الخصائص)،وأما الباب الأول فهو:باب في حمل الأصول على الفروع[١]،

وأما الباب الثاني فهو: باب من غلبة الفروع على الأصول[٢].

وقد أنهى السيوطي هذا الباب بكلام بابن النحاس في حمل المصدر على الفعل في العمل، فقال:" وقال ابن النحاس في التعليقة: إنما عمل المصدر؛ لأنه أصل للفعل، وفيه حروف الفعل، فأشبهه فعمل".[٣]

٦-ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها:

عقد السيوطي بابًا سماه(الضرورة)، تناول فيه تعريف الضرورة، وأنه معاودة لأصل مهجور، كما بين العلة في الضرائر، وأن الضرورة تقدر بقدرها[٤]،إلى أن ضمن الباب قاعدة مفادها: ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها، وقد بناها على ما نص عليه شيخنا ابن النحاس الحلبي في تعليقته، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة... والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها".[٥]

٧- العارض لا يعتد به:

عقد السيوطي بابًا في كتابه(الأشباه والنظائر) سماه" العارض لا يعتد به" وذكر أن فيه فروعًا، منها: أن أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسمية،فهو باقٍ على

(١) ينظر: الخصائص٢/٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) ينظر: السابق١/٣٠٠-٣١٢.

(٣) التعليقة ص٢٤١، والأشباه والنظائر٢/١٣٥.

(٤) ينظر: الأشباه ٢/٢٠٠-٢٠٢

(٥) التعليقة ص٢٩٤، والأشباه والنظائر٢/٢٠٢.

منع صرفه، ولا يعتد بالعارض، كـ:أدهم، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية، فهو باقٍ على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية، كأربع في قولك: مررت بنسوة أربع.

وذكر أن العرب لا تنقض أصولها لِلَبْسٍ يعرض، ثم نقل أقوالًا متعددة عن العلماء كلها تفيد أن العارض لا يعتد به. (١)

ثم نقل جواب ابن النحاس عمن قال: إن الياء ينبغي أن تثبت في(جوارٍ) في حال الجر،كما تثبت في حال الرفع والنصب؛لأن حركته في الجر الفتح،فينبغي ألا تحذف.

فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة:" فالجواب: أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منع الصرف؛ لأنه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم في الأصل".(٢)

٨- الغالب واللازم يجريان في العربية مجرىً واحداً:

عقد السيوطي بابًا سماه " الغالب واللازم يجريان في العربية مجرىً واحدًا" وبناه على ما نقله عن الرماني، وابن النحاس، وما نقله عن ابن النحاس مأخوذ من كلام الرماني؛ إذ نقله ابن النحاس عن الرماني، فقال :" الغالب واللازم يجريان في العربية مجرىً واحدًا، ذكر هذه القاعدة الرماني، وبنى عليها أن وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل. (٣)

قال السيوطي:"قال ابن النحاس في التعليقة: لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزيادة في أوله، والمراد بالزيادة أحد حروف المضارعة".(٤)

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٦٥-٢٦٧.

(٢) التعليقة ص٤٩٥، والأشباه والنظائر ٢/٢٦٨.

(٣) المراد بالوزن الغالب: ما كان الفعل به أولى؛ إما لكثرته فيه، نحو:إثمد، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم... ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٦٤.

(٤) التعليقة ص٤٦٧، والأشباه والنظائر ٢/٢٧٤.

٩- الفرع أحط رتبة من الأصل:

عقد السيوطي بابًا سماه:" الفرع أحط رتبة من الأصل" وقد بناه على ما نقله عن العلماء كابن يعيش، وأبي البقاء العكبري، وابن فلاح اليمني، إلى أن نقل عن ابن النحاس أن الجر لا يدخل الأفعال؛ لأنها فرع من الأسماء في الإعراب. (١)

قال السيوطي:" ... وقال ابن النحاس في التعليقة: إنما اختص الجر بالأسماء؛ لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء؛ لكان الفرع أكثر تصرفًا في الإعراب من الأصل، والفروع تنحط أبدًا عن الأصول في التصرف لا تزيد عليها، فمنع الجر من الأفعال لذلك".(٢)

١٠- الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة:

بني السيوطي هذا الأصل على ما نقله عن ابن الشيخ بهاء الدين بن النحاس، فقال:" وجد ذلك بخط غالي بن عثمان بن جني عن أبيه، قال: بدليل أنك تقول في المذكر: قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث، لم تأت للمذكر بعلامة، وتقول: رأيت رجلًا، فلا يحتاج إلى العلامة، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة، فقلت: رأيت الرجل، فأدخلت في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين؛ لتدل على استقباله، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال، ولو كان الاستقبال فيه أصلًا لما احتاج إلى علامة".(٣) انتهى.

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/٢٧٦-٢٧٨.

(٢) التعليقة ص٦٩، والأشباه والنظائر ٢/٢٧٨.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/٢٨٢، ولم أقف عليه في نسخة التعليقة التي بين يدي، ولعل السيوطي وقف على نسخة أخرى، أو يكون لابن الشيخ بهاء الدين بن النحاس حاشية على شرح والده للمقرب.

١١- ما حُذِف للتخفيف كان في حكم المنطوق به:

نص السيوطي في هذا الباب على أن من ذكر هذه القاعدة هو ابن يعيش، وأن لابن جني بابًا في(الخصائص)في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه[١]،ثم أخذ ينقل عن العلماء[٢] ، ثم قال:" وقال ابن النحاس في التعليقة:...وذلك أن القاعدة: أن المحذوف المنوي كالملفوظ به".[٣]

١٢-معنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج:

نص السيوطي على هذه القاعدة ، وبناها على ما نقله عن النحاس، فقال:"ذكر هذه القاعدة ابن النحاس الحلبي في(التعليقة)، وبنى عليها أن(لما) لنفي الماضي القريب من الحال؛ لأنها لنفي: قد فعل، وقد فعل: إنما هو للماضي المقرب من الحال، وأنه يجوز حذف الفعل مع(لما) دون(لم)...". [٤]

قال ابن النحاس:"... وقد فعل: إنما هو للماضي المقرب من الحال، ومعنى النفي مبني على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج".[٥]

١٣- الأولى بالحذف من الجملة الثاني:

ذكر السيوطي هذه القاعدة في كتابه وبناها على ما ذكره ابن هشام[٦]، وابن النحاس في التعليقة، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: إذا تردد الإضمار بين أن

---

(١) ينظر: الخصائص١/٢٨٤.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر٢/٣٢٥-٣٣٠.

(٣) التعليقة ص١٣٩، والأشباه والنظائر٢/٣٣٠، ٣٣١.

(٤) الأشباه والنظائر٢/٣٥٥، ٣٥٦.

(٥) التعليقة ص٤٤٠.

(٦) ينظر: المغني٦/٣٨٩، ٣٩٠" إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا، وكونه مبتدأ والباقي خبرًا فالثاني أولى".

نكون قد أضمرنا خبرًا، وأضمرنا فعلًا ، كان إضمار الخبر وحذفه أولى بالحذف من أولها؛ لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تعب وطلب استراحة".[١]

ومن القواعد التي نص عليها ابن النحاس في كتابه(التعليقة) ونقلها عنه السيوطي ما يلي:

١-قاعدة في الكلمة التي على حرف واحد، وقد بنى السيوطي هذه القاعدة على ما ذكره ابن النحاس، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: كل كلمة على حرف واحد مبنية، يجب أن تبنى على حركة تقوية لها، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلبًا للتخفيف، فإن سكن منها شئ كالياء في(غلامي) فطلبًا لمزيد من التخفيف".[٢]

٢-المضمر المضاف إليه كلا وكلتا : ذكر السيوطي هذه الفائدة في كتابه وبناها على ما نص عليه ابن النحاس، فقال:" المضمر المضاف إلى كلا وكلتا: فائدة:قال ابن النحاس في التعليقة: المضمر الذي هو مضاف إليه: كلا وكلتا، ثلاثة ألفاظ:كما، وهما، ونا".[٣]

٣- الفاعل والمفعول لا يجوز أن يكونا ضميرين متصلين لشئ واحد:

بنى السيوطي هذه القاعدة على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة، فقال:" لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشئ واحدٍ في فعل من الأفعال إلا في:ظننت وأخواتها، وفي:فقدت وعدمت، قاله البهاء بن النحاس في تعليقه على المقرب".[٤]

---

(١) التعليقة ص١٦١، والأشباه والنظائر ٣/١٠٧.

(٢) التعليقة ص٢٧٨، والأشباه والنظائر ٣/٥٠.

(٣) التعليقة ص٣١٥، والأشباه والنظائر ٣/٥٦.

(٤) التعليقة ص٢٩٣، والأشباه والنظائر ٣/٧٨، ٧٩.

٤-حذف الفاعل:

بنى السيوطي ضابط حذف الفاعل على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة، فقال:" ضابط في حذف الفاعل: قال ابن النحاس في التعليقة: اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع:

أحدها:إذا بني الفعل للمفعول، نحو: ضُرِب زيدٌ، فهنا يحذف الفاعل، وهو غير مراد.

الثاني:في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرًا يكون محذوفًا، ولا يكون مضمرًا؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصريين، فلا يتحمل ضميرًا بل يكون الفاعل محذوفًا مرادًا إليه: يعجبني ضَرْبُ زيدًا، ويعجبني شُرْبُ الماءَ.

والثالث: إذا لاقى الفاعل ساكنًا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة: اضربي القوم، ومنه نونا التوكيد، نحو: هل الزيدون يقومُنَّ، وهل تضرِبَنَّ يا هند".(١)

٥-تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير:

نص السيوطي على ضابط تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير، وبناه على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة:"ضابط تقسيم المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير، قال ابن النحاس في التعليقة: المضمر والمظهر من جهة التقديم والتأخير على أربعة أقسام:

أحدها:أن يكون الظاهر مقدمًا على المضمر لفظًا ورتبة، نحو: ضرب زيدٌ غلامه.

والثاني :أن يكون الظاهر مقدمًا على المضمر لفظًا دون رتبة،نحو:ضرب زيدًا غلامُه.

(١) التعليقة ص٥٩٨، والأشباه والنظائر٣/١٣٩، ١٤٠.

والثالث: أن يكون الظاهر مقدمًا على المضمر رتبة دون لفظ، نحو: ضرب غلامَه زيدٌ،فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع.

والرابع: أن يكون الظاهر مؤخرًا لفظًا ورتبة، نحو: ضرب غلامُه زيدًا، فهذا أكثر النحاة لا يجيزه لمخالفته باب المضمر، ومنهم من أجازه [١]".[٢]

٦-إضافة (حيث) إلى الجمل:

وضع السيوطي ضابطًا في إضافة(حيث)، وبناه على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة:" ضابط في(حيث): قال ابن النحاس في التعليقة: ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير(حيث) لما أبهمت؛ لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها بجملة، كـ:إذ، وإذا في الزمان".[٣]

٧- الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائماً:

نص ابن النحاس على قاعدة توكيد الضمير، فنقلها عنه السيوطي في باب التوكيد، ولم يذكر غيره، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: قاعدة: الضمير إذا أُكد بضمير كان الضمير الثاني من ضمائر الرفع لا غير، سواء كان الضمير الأول المُؤَكد مرفوعًا أو منصوبًا، أو مجرورًا، نحو:قمت أنا، ورأيتك أنا، ومررت به هو".[٤]

٨-حذف حرف النداء:

وضع السيوطي قاعدة في حذف حرف النداء مع الأعلام، وبناها على ما نص عليه ابن النحاس في التعليقة، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: أصل حذف

(١) أجاز ذلك الأخفش، وابن جني، ينظر: الخصائص١/٢٩٤،والمساعد١/١١٢، ١١٣.

(٢) التعليقة ص٨٦، والأشباه والنظائر٣/١٤٠.

(٣) التعليقة ص٣١٩، والأشباه والنظائر٣/١٩٤.

(٤) التعليقة ص٢٣٤، والأشباه والنظائر٣/٢٠٧.

حرف النداء في نداء الأعلام، ثم ما أشبه العلم في كونه لا يجوز أن يكون وصفًا لأي، وليس مستغاثًا به ولا مندوبًا يجوز حذف حرف النداء معه".[١]

٩-الكلمات المنصوبة على الاختصاص:

وضع السيوطي قاعدة جمع فيها الكلمات التي يكثر استعمالها في الاختصاص، وهي: معشر، وآل، وأهل، وبنو، وبناها على ما ذكره ابن فلاح اليمني،وابن النحاس ، فقال:" وعبارة ابن النحاس في التعليقة: أكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب هذه الأربعة".[٢]

١٠-جواز الحذف وعدمه إذا كان حرف العلة بدلًا من همزة :

ذكر السيوطي هذه المسألة وبناها على ما نص ابن النحاس عليه في التعليقة، ومراده بهذه المسألة أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان حرف العلة مبدلًا من الهمزة جاز حذف حرف العلة، وعدم الحذف في حال الجزم، فقال:" مسألة: جواز الحذف وعدمه إذا كان حرف العلة بدلًا من همزة: قال ابن النحاس أيضًا:إذا كان حرف العلة بدلًا من همزة جاز فيه وجهان:حذف حرف العلة مع الجازم، وإبقاؤه، وهذان الوجهان مبنيان على أن إبدال حرف العلة هل هو بدل قياسي أو غير قياسي؟

فإن قلنا: إنه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم؛ لأنه همزة كما كان قبل البدل.وإن قلنا: إنه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضًا، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العلة".[٣]

---

(١) التعليقة ص٢٧٥، والأشباه والنظائر٣/٢٢٧.

(٢) التعليقة ص٤١٠،والأشباه والنظائر٣/٢٣٠، وما نقله السيوطي عن ابن النحاس نقله مختصرًا.

(٣) التعليقة ص٧٥، ٧٦، والأشباه والنظائر٣/٢٢٩.

١١-حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب:

بنى السيوطي هذه المسألة على مسألة ذكرها ابن النحاس في التعليقة، فقال:" مسألة: حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب: الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف، نحو قولنا: زيد، عمرو، بكر، خالد، أو: واحد، واثنان، ثلاثة، فإن قلنا: إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلًا ثانيًا عند العقد والتركيب؛ لطريان المعاني التي تُلبس لولا الإعراب؛ لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة.

وإن قلنا: إنها لا توصف بالإعراب ولا البناء كان الإعراب عند التركيب أصلًا من أول وهلة لا نائبًا عن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب". [(١)]انتهى.

(١) التعليقة ص ٥٤٤، والأشباه ٣/٣٢٩، ٣٣٠.

الفصل الخامس

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في المسائل الخلافية

من المعروف أنه قد ظهر مذهبان في النحو العربي، هما المذهب البصري والمذهب الكوفي ، ومما لاشك فيه أن البصرة كانت المؤسس الأول للنحو، وفيها نشأ وترعرع في النصف الأول من القرن الأول الهجري، وذلك لقربها من سوق المربد الذي كان له إسهام بارز ومهم في الحركة الأدبية، أما المذهب الكوفي فقد ظهر في الكوفة، بعد مذهب البصرة ، على يد الكسائي الذي يعد المؤسس الحقيقي له، وقد توسع البصريون في القياس والتعليل ، إذ حاولوا تعليل كل قاعدة، وبحثوا عن علل العلل، وقد حصل كل هذا بينما كانت الكوفة مشغولة بقراءات القرآن ورواية الشعر والأخبار ولم تهتم بالنحو. (١)

عاش ابن النحاس الحلبي في عصر كان النحو فيه قد قطع شوطًا كبيرًا في تطوره ، واستوى على سوقه علمًا ناضجًا داني الثمار ، إذ إن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين قد مضى عهده ، وجاء عهد جديد تقوم الدراسة فيه على التوفيق بين المذهبين، وترجيح رأي على رأي، أو تضعيفه ،ومع أن ابن النحاس الحلبي كانت له آراؤه المبتكرة، فهناك آراء قد نظر فيها الى آراء من سبقه في مسائل متعددة منها ما كان متابعًا لنحاةٍ من المدرسة البصرية ،ومنها ماكان متابعًا لنحاةٍ من المدرسة الكوفية ومنها ما كان متابعًا لنحويين من هذه المدرسة أو تلك ،ولذا فهو صاحب آراء اختيارية .

وقد حوى كتاب(الأشباه والنظائر) للسيوطي كثيرًا من مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، كان نصيب ما نقله عن ابن النحاس الحلبي أربعًا وعشرين مسألة موزعة على النحو التالي:

---

(١) ينظر: المدارس النحوية ص ٢٠.

أولًا: أربع مسائل في الجزء الأول.

ثانيًا: ثماني مسائل في الجزء الثاني.

ثالثًا: إحدى عشرة مسألة في الجزء الثالث.

رابعًا: مسألة واحدة في الجزء الرابع .

فأما المسائل الأربع التي وردت في الجزء الأول، فهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: وردت في باب الاختصار بعد أن أوضح السيوطي معنى الاختصار، وأنه جلُّ مقصد العرب ، وعليه مبنى أكثر كلامهم، ومن ثَمَّ وضعوا الضمائر؛ لأنها أخصر من الظواهر خصوصًا،وأن اختصار المختصر لا يجوز؛لأنه إجحاف،وقد نقل أقوالًا كثيرة عن العلماء في كل ما يتعلق بالاختصار وصوره في النحو العربي. (١)

وأما المسألة فتتعلق بحذف المضاف إليه مقدرًا وجوده، والمضاف إليه قد يحذف، وينوى لفظه ، فيبقى المضاف على حاله ، كما لو كان قبل الحذف من غير تنوين ، وأكثر ما يكون ذلك إذا عطف على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف لفظًا ومعنًى كقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، والتقدير : قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه (يد)؛ لدلالة ما أضيف إليه (رجل) عليه ، فهو دليل على المضاف إليه المحذوف من الأول ، هذا مذهب المبرد. (٢)

وذهب سيبويه ، والجمهور إلى أن الحذف من الثانى ، وأن المضاف الثانى مقحم بين المضاف الأول ، والمضاف إليه ، والأصل : قطع الله يد من قالها ، ورجل من قالها، فحذف ما أضيف إليه (رجل) ، فصار : قطع الله يد من قالها، ورجله ، ثم أقحم قوله: (ورجله) بين المضاف : (يد) ، والمضاف إليه: (من قالها)

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ١/٧٠-١٠٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٢٨.

، وحذفت الهاء إصلاحا للفظ ،فصار :قطع الله يد ورجل من قالها،فهو من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا يجوز ذلك إلا فى الشعر. (١)

والمذهبان جائزان؛ لأن المبرد حذف من الأول لدلالة الثانى عليه، وسيبويه حذف من الثانى لدلالة الأول عليه.

وهذا ما نقله السيوطي عن ابن النحاس، فقال:"...قال ابن النحاس في التعليقة: قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها: أجمعوا على أن هنا مضافًا محذوفًا من أحدهما، واختلفوا من أيهما حُذِفَ؟ فمذهب سيبويه :حُذِفَ من الثاني، وهو أسهل؛ لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وحَسَّنَ ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدمًا على المدلول عليه.

ومذهب المبرد: أن الحذف من الأول، وأن(رجل) المضاف إلى(مَنْ) المذكورة، و(يد) مضافة إلى(من قالها)أخرى محذوفة، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر؛ إذ الأصل: يد من قالها ورجله، وحَسَّن ذلك عنده كون الأول معدومًا في اللفظ فلم يَسْتَنْكِرْه لذلك ". انتهى. (٢)

وهنا نجد ابن النحاس قد ساوى بين المذهبين معللًا لهما تعليلًا حسنًا مقبولًا من جهة صنعة النحو، في حين نجد بعض النحاة كالرضي مثلًا قد غلب مذهب المبرد على سيبويه قائلًا:" ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة".(٣)

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٧٨-١٨٠،وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٧، والارتشاف ٤/١٨٢٣.

(٢) التعليقة ص ٣١٧، والأشباه ١/١٠١.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٥٩.

المسألة الثانية: تتعلق بتاء التأنيث اللاحقة لبعض الأسماء ، واختلاف العلماء في أصلها حال الوقف عليها ، فقال السيوطي:" فصل في مسائل مختلفة: ١-تاء التأنيث، ...: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الحلبي في التعليقة:أجمع النحاة على أن ما فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاءً، وفي الوقف هاءً على اللغة الفصحى.واختلفوا أيهما بدل من الأخرى؟ فذهب البصريون[١] إلى أن التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك[٢].

واستدل البصريون بأن بعض العرب يقول: التاء في الوصل والوقف، كقوله[٣] :

اللهُ نَجَّاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمت

ولا كذلك الهاء، فعلمنا أنَّ التاء هي الأصل، وأن الهاء بدل عنها، وبأن لنا موضعًا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع، وهو في الفعل، نحو: قامت وقعدت، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه، فالمصير إلى أن التاء هي الأصل أولى؛ لما يؤدي قولهم إليه من تكثير الأصول.

واستدلوا أيضًا بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحل التغيير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير، فالمصير إلى أن ما جاء في محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محل التغيير".[٤]

---

(١) ينظر:الكتاب ٤/٢٣٦-٢٣٨، والمقتضب٣/٣٦٦.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٥١، وثمار الصناعة للدينوري ص١٧٩.

(٣) من الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص٢٧٦-صنعة/علاء الدين آغا-ط/النادي الأدبي-الرياض.

من مواضعه: الخصائص لابن جني١/٣٠٤، وشرح المفصل لابن يعيش٥/٨٩،و٩/٨١، وشرح الشافية للرضي٢/٢٨٩، وأوضح المسالك لابن هشام٤/٣٤٨، والتصريح ٢/٦٣١.

الشاهد:قوله: مسلمت: حيث لم تبدل تاء التأنيث هاءً في الوقف بل بقيت على حالها.

(٤) التعليقة ص٥٨٥، والأشباه١/١١٢، ١١٣.

نعم ما قاله البصريون هو الصحيح كما هو واضح من الأدلة التي ساقها شيخنا ابن النحاس؛ ولأن الهاء لم تثبت في شئ من كلام العرب للتأنيث. (١)

المسألة الثالثة: تتعلق باختلاف العلماء في صيغة(أَفْعِل به) في التعجب وقد وردت في باب (الأصل مطابقة المعنى للفظ)، ووردت مرة أخرى في باب(التعجب) (٢).

قال السيوطي:" الأصل مطابقة المعنى للفظ، ومن ثَمَّ قال الكوفيون:إن معنى(أَفْعِلْ به) في التعجب أمر كلفظه. (٣)

وأما البصريون فقالوا: إن معناه: التعجب لا الأمر، وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الأصل قد تُرِك في مواضع عديدة، فليكن متروكًا هنا. (٤)

قال ابن النحاس في التعليقة: وللكوفيين أن يقولوا: لم يُتْرك هذا الأصل في موضع إلا لحامل، فما الذي حملهم على تركه هنا؟

ويجاب: بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد مما إذ لم يكن كذلك؛ لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كَلَفًا وضنةً مما إذا لم تتعب في تحصيله.

---

(١) ينظر: المقتضب ٣٦٦/٣، والجمل للزجاجي ص٢٩١، والفوائد والقواعد للثمانيني ٦٠٩، ٦١٠، وثمار الصناعة للدينوري ص١٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور٣٦٩/٢.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر٣٥٣/٣.

(٣) ينظر: مذهب الكوفيين في معاني القرآن للفراء١٣٩/٢، والمفصل ص٢٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش١٤٧/٧، والارتشاف٢٠٦٧/٤، وأوضح المسالك٢٥٥/٣.

(٤) ينظر: مذهب البصريين في الكتاب٧٢/١، و٩٥/٤، والمقتضب١٩٠/٣، و١٨٦/٤، ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش١٤٣/٧، والارتشاف٢٠٦٦/٤.

وباب التعجب موضع المبالغة، فكان في مخالفة المعنى للفظ من المبالغة ما لا يحصُل باتفاقهما، فخالفنا لذلك، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر في قوله تعالى:{ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا}(١)، وجاء عكس ذلك".انتهى. (٢)

وابن النحاس هنا أيد مذهب البصريين إذ يقول:"..وجاء عكس ذلك وهو ورود الدعاء، استدل أصحابنا عليهم، وأشار المصنف-رحمه الله-إلى بعض ذلك، بأنه لو كان أمرًا في المعنى ، لتحمل ضميرًا هو الفاعل ، ولو تحمل ضميرًا ، لبرز في التثنية والجمع، فلما لم يبرز فيه ضمير التثنية والجمع دلَّ على أنه لا ضمير فيه ، فلا يكون أمرًا. (٣)

والحق ما ذهب إليه البصريون وابن النحاس، من أن(أَفْعِل)ليس حقيقته حقيقة الأمر؛ لأنه لو كان أمرًا للحقه ضمير التأنيث، فيقال: يا هند أَحْسِني بعمرو، و التثنية ، فيقال: يا زيدان أحسنا بعمرو، والجمع ، فيقال: يا زيدون أحسنوا، ولما كان في معنى الخبر جاز أن يرفع الظاهر فـ (زيد) فاعل ،و الباء فيه زائدة لازمة. (٤)

المسألة الرابعة: تتعلق بتنوين (كل) و (بعض) وقد وردت في باب (التعويض)في الجزء الأول من كتاب(الأشباه والنظائر) للسيوطي، فقال بعد أن عرَّف التعويض ونقل أقوالًا كثيرة عن العلماء:" ومن هذا الباب تعويض التنوين المضاف إليه في أيٍّ، وإذٍ، ومن حروف العلة المحذوفة في نحو: جوارٍ وغواشٍ، وأُعيمٍ، وقاضٍ، وداعٍ.

(١) من الآية ٧٥ من سورة مريم.
(٢) التعليقة ص١٣٦، والأشباه١/١٥٢.
(٣) التعليقة ص١٣٦.
(٤) ينظر:النكت الحسان لأبي حيان ص١٣٨.

قال ابن النحاس في التعليقة:" واختلف في تنوين كل وبعض[١]، فقيل: عن المضاف إليه كـ(إذ)، قال الزمخشري:والأولى: أن يقال: ليس بعوض عن المحذوف، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه".[٢] انتهى.

وأقول: إن ما نسبه ابن النحاس الحلبي للزمخشري مخالف لما نصَّ عليه في مفصله؛ إذ يقول:" وقد حُذِفَ المضاف إليه في قولهم: كان ذلك إذٍ، وحينئذٍ، ومررت بكلٍّ قائمًا".[٣]

وقال:" ...والعوض من المضاف إليه في نحو: إذٍ، وحينئذٍ، ومررت بكلٍّ قائمًا".[٤]

وابن النحاس يرى أن التنوين الذي يلحق(كل) و(بعض) تنوين عوض، وهذا واضح من تقديره في موضع غير هذا الموضع؛ إذ يقول:"...مررت بكلٍّ قائمًا،أي: بكل إنسانٍ قائمًا، قال الله تعالى:{ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا}[٥]، تقديره : والله أعلم: وكلهم آتيناه حكمًا وعلمًا.

وبعض:مثاله قوله تعالى:{وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ}[٦]أي: وفوق بعضهم".[٧]

---

(١) ينظر :الارتشاف١/٦٦٨.

(٢) التعليقة ص٣٧٣، والأشباه والنظائر ١/٢٩٧.

(٣) المفصل ص١٠٦.

(٤) المفصل ص٣٢٨، ٣٢٩.

(٥) من الآية ٧٩من سورة الأنبياء.

(٦) من الآية ٣٢من سورة الزخرف.

(٧) التعليقة ص٣١٦.

وقد اختار شيخه موفق الدين بن يعيش أنه تنوين تمكين، فقال:"...ومنهم من جعله تنوين تمكين؛ لأن الإضافة كانت مانعة من التنوين، فلما قُطِع عن الإضافة إليه دخله التنوين؛ لأنه اسم معرب حقه أن تدخله حركات الإعراب والتنوين، وهذا الوجه عندي الوجه من قبل أن هذا العوض إنما جاء فيما كان مبنيًا مما حقه أن يضاف إلى الجمل، وأما المعرب الذي يضاف إلى مفرد فلا ".[١]

وأما المسائل الثمانية التي وردت في الجزء الثاني من كتاب(الأشباه والنظائر) فهي على النحو التالي:

المسألة الأولى: تتعلق باختلاف العلماء في إطلاق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء أو العكس، والسيوطي نقل هذه المسألة عن شيخنا ابن النحاس بعد أن أوضح أن حركات الإعراب أربعة: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌ، وجزم، وأن حركات البناء أربعة هي: ضم، وفتح، وكسر، وسكون، أو وقف، وأن السبب في ذلك هو أن الإعراب قد جُعِلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافعٍ ، والنصب مشتق من ناصب،

والجر من جارٍ، والجزم من جازمٍ. [٢]

ثم قال:"..وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المقرب: اختلف النحاة: هل يطلق أحدهما على الآخر، فيقال: مثلًا للمعرب مضموم، وللمبني مرفوع أم لا؟ على ثلاثة مذاهب: منهم من قال: لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر؛ لأن المراد الفرق، وذلك يعدمه. [٣]

---

(١) شرح المفصل٩/٣١، ٣٢.

(٢) ينظر:الأشباه والنظائر٢/٤٠، ٤١.

(٣) هذا مذهب البصريين، ينظر: الأصول لابن السراج١/٤٥، وشرح الكافية للرضي٢/٣٩٩.

ومنهم من قال: يجوز مجازًا، والمجاز لا بد له من قرينة، وتلك القرينة تبينه. (١)

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب، ولا ينعكس. (٢) ...". (٣)

والحق أنه لا يجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر، وذلك للتفريق بين المعرب والمبني في التسمية؛ لافتراقهما في المعنى، وذلك لأن حركة الإعراب تحدث عن عامل، وحركة البناء لا تحدث عن عامل، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالة عليها، ليكون كلٌّ اسم دالًا على معنى من غير اشتراك، وهو أقرب إلى الإَفهام. (٤)

المسألة الثانية: وتتعلق باختلاف العلماء في حذف الجر وإبقاء عمله، وقد وردت في باب الضرورة–قاعدة: ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها–وقد بنى السيوطي هذه القاعدة على هذه المسألة التي نقلها عن شيخنا ابن النحاس الحلبي.

قال السيوطي:"قال ابن النحاس في التعليقة: قول الشاعر (٥) :

لاهِ ابنُ عمِّك

---

(١) هذا مذهب الكوفيين، ينظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٩٩.

(٢) ينظر:المتقصد للجرجاني١/١٠٠.

(٣) ينظر:التعليقة ص٦٨،والأشباه والنظائر٢/٤١، ٤٢.

(٤) ينظر:اللباب للعكبري١/٦٠.

(٥) قطعة من بيت من الطويل، وقائله:ذو الأصبع العدواني، وتمامه:

لاهِ ابنُ عمك لا أفضلتَ في حسب ∴ عنِّي ولا أنت ديَّاني فتخزوني

من مواضعه:الأمالي الشجرية٢/١٩٥، والأزهية للهروي٩٧، و٢٩٧، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي٣/٢٨٥.

اختلف الناس فيه : هل المحذوف لام الجر دون الأصلية ، واللام التي هي موجودة مفتوحة ، أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هي لام الجر؟ (١)

والأظهر: أن الباقية هي لام الجر ؛ لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة، وما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها". (٢)

المسألة الثالثة: تتعلق بالضمائر المتصلة بـ(عسى) و(لولا)، وقد أوردها السيوطي في باب: الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وبعد أن ذكر أن هذه القاعدة متفق عليها، وفيها فروع، منها: أن الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، ولهذا لا تجر إلا الظاهر، فإذا دخلت على المضمر رُدَّت إلى الأصل وهو الباء، فيقال: بك لأفعلن؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، وقد نقل السيوطي أقوالًا كثيرة . (٣)

وأما عن المسألة التي نقلها عن شيخنا ابن النحاس فقال:" مسألة: في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و(لولا) قال ابن النحاس في التعليقة: أجمع النحاة على أنك إذا قلت: عساي وعساك، وعساه، ولولايَ، ولولاك، ولولاه، أن هنا شيئًا قد تُجوز باستعماله على غير أصله.

---

(١) ذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر مع بقاء عملها، وأن أصل:لاه: لله، وأتبعها في الحذف لام التعريف فبقي:لاه، وذهب المبرد: إلى أن المحذوف لام التعريف اللام الأصلية، والباقية هي لام الجر، وفتحت لمجاورتها الألف. ينظر: الكتاب٢/١٦٢، ١٦٣، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص٤٦، والأمالي الشجرية٢/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش٩/١٠٤، ١٩٥، وخزانة الأدب٧/١٧٤، وقيل: لا يجوز إضمار حرف وإبقاء عمله إلا في ضرورة. ينظر: المقرب١/١٩٦.

(٢) التعليقة ص٢٩٤، والأشباه والنظائر٢/٢٠٣.

(٣) ينظر:الأشباه والنظائر٢/٢٠٤- ٢١٠.

واختلف فيما وقع المجاز، فقال سيبويه: إن(عسى) خرجت عن عمل(كان)، وعملت عمل (لعل) لشبهها بـ(لعل) في الطمع، فالضمير منصوب على أنها اسمها، و(لولا) قد صارت حرف جر، والضمير معها مجرور. (١)

وقال الأخفش: إن(عسى)على بابها من عملها عمل(كان)، و(لولا) على بابها من أنها غير عاملة،واستعرنا في(عسى) ضمير المنصوب للمرفوع، فالضمير عنده في(عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب، والضمير في(لولا) أيضًا–وإن كان في صورة ضمير الجر مستعار للمرفوع، فهو عنده أيضًا في(لولا) في موضع رفع على الابتداء لا في موضع جر. (٢).(٣).

(١) مذهب سيبويه في(عسى) المتصلة بالضمائر: التفصيل، فيرى أنها فعل إذا لم تتصل بها ضمائر النصب، أما إذا اتصلت بها ضمائر النصب فهي حرف بمنزلة(لعل)،فيكون الضمير المنصوب اسمها، ويكون الخبر المرفوع محذوفًا.ينظر: الكتاب٣/٢٥٨، و٢/٣٧٤، ٣٧٥، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام٢/٢٠، وينظر:رأي سيبويه في(لولا) في الكتاب٣/٣٧٥، ٣٧٦.

(٢) ينظر:رأي الأخفش في(عسى) في: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٣/٧، والارتشاف٣/١٢٣٣، وينظر رأيه في (لولا) في: الأمالي الشجرية٢/٤١٩، وتسهيل الفوائد لابن مالك ص ١٤٨، وشرح الكافية للرضي٢/٤٤٥، والأخفش موافق للكوفيين في هذا الأمر، ينظر: معاني القرآن للفراء٢/٨٥، وشفاء العليل٢/٦٧٨.

(٣) بقي قول ثالث للمبرد، وهو أن الضمير المتصل بـ(عسى) أي الكاف والياء في موضع نصب خبر(عسى) ،واسمها مضمر فيها مرفوع، ينظر: المقتضب٣/٧١،وأما لولاك، ولولاه فقد أنكره المبرد مطلقًا، وأن استعماله خطأ، وأنه لم يرد عن فصيح، ينظر: المقتضب ٣/٧٣، والكامل٢/٢٥٠.

وقال ابن النحاس: الوجه ما ذكره سيبويه؛ لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا أقل من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها". (١)

والحق ما ذهب إليه سيبويه كما ذكر ابن النحاس؛ لأن رأي الأخفش مردود؛ لأن وقوع الضمير المتصل موقع الضمير المنفصل لا يجوز إلا في ضرورة. (٢)

وأما قول المبرد المشار إليه فضعيف، وهذا الضعف يتأتى في باب(عسى) من مجيء خبر (عسى) اسمًا صريحًا شاذ، وأن ما أنكره من نحو:لولاي، ولولاك،ولولاه أجازه كثير من النحويين. (٣)

المسألة الرابعة:وتتعلق باختلاف العلماء في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا، وقد وردت في باب الظرف، وقد أوردتها في مبحث العوامل والمعمولات. (٤)

المسألة الخامسة : وتتعلق باختلاف العلماء في عامل الظرف والجار والمجرور المتوسط بين (إنَّ) واسمها، وقد أوردتها في مبحث العوامل والمعمولات. (٥)

المسألة السادسة: تتعلق باختلاف العلماء بعامل الرفع في الفاعل، وقد وردت في باب العامل، وقد أوردتها في مبحث العوامل والمعمولات. (٦)

المسألة السابعة: تتعلق باختلاف العلماء بعامل الجزم في جواب الشرط، وقد أوردتها في مبحث العوامل والمعمولات. (١)

---

(١) التعليقة ص٢٠٦، والأشباه والنظائر٢/٢١٠، ٢١١.

(٢) ينظر:شرح الجمل لابن عصفور١/٤٧٢.

(٣) ينظر:شرح الكافية للرضي٤/٢١٦.

(٤) ينظر: التعليقة ص١٥٤، ١٥٥، والأشباه ٢/٢٢٧، ٢٢٨، والبحث ص .

(٥) ينظر:التعليقة ص٢٢٥، والأشباه ٢/٢٣٠، والبحث ص .

(٦) ينظر:التعليقة ص٨١، والأشباه ٢/٢٤٤، والبحث ص .

المسألة الثامنة: وقد وردت في باب الواسطة، وذكرها السيوطي بعد أن أوضح أن الواسطة قيل بها في بعض الأبواب النحوية، وحصرها في ستة أبواب هي:

١-باب المعرب والمبني، وقد انطوى هذا الباب على خمس مسائل.

٢-باب المنصرف وغير المنصرف، وجاء هذا الباب في مسألة واحدة.

٣-باب العلم، وقد جاء هذا الباب في مسألة واحدة أيضًا.

٤-باب المظهر والمضمر، وقد جاء هذا الباب في مسألة واحدة أيضًا.

٥-باب الوقف والوصل، وقد جاء هذا الباب في مسألة واحدة أيضًا.

٦-باب حروف الجر، وقد جاء هذا الباب في مسألة واحدة أيضًا. (٢)

والباب الذي ترجم له السيوطي بالواسطة ترجم له ابن جني بـ: باب في الحكم يقف بين الحكمين، وقال:" هذا فصل موجود في العربية لفظًا، وقد أعطته مَقادًا عليه وقياسًا...". (٣)

(١) ينظر:التعليقة ص٤٤٩، والأشباه ٢/٢٥٩، والحث ص .

(٢) ينظر:الأشباه والنظائر٢/٣٦٨- ٣٨٣.

(٣) الخصائص ٢/٣٥٦.

وأما عن المسألة المرادة فتتعلق بالمضاف إلى ياء المتكلم، وكونه معربًا أم مبنيًا؟وقد نقل فيها اختلاف أقوال العلماء عن ابن يعيش[١] ، ثم ابن جني[٢]، ثم نقل قول شيخنا ابن النحاس، فقال:"...وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: اختُلِف في المضاف إلى ياء المتكلم، فقيل: مبني، وكسرته كسرة بناء؛ لأنه لا يحدثها عامل الجر، وعلة بنائه شبهه بالحرف؛ لخروجه عن كل مضاف؛ لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه، وخروج الشئ عن نظائره يلحقه بالحروف؛ إذ لا نظير لها من الأسماء. [٣]

وقيل: معرب؛ لعدم علة البناء؛ ولأن الإضافة إلى المبني لا توجب بناء المضاف، ولا تجوِّزه إلا في الظروف،وفيما أجري مجراه كـ(مثل) و(غير)، فوجب أن يكون معربًا. [٤]

وقيل: لا معربٌ، ولا مبني؛ لأن الإعراب غير موجود، والبناء لا علة له، فوجب أن يحكم بعَدمهما، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين، ونحو ذلك: الرجل، ونحوه، مما فيه ألف ولام، فإنه لا ينصرف؛ لأن الصرف التنوين، ولا تنوين، ولا غير منصرف؛ لأنه لا يشبه الفعل. [٥]

والجواب أن هذا لا نظير له.

---

(١) ينظر:شرح المفصل٣/٣٢.

(٢) ينظر:الخصائص٢/٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) قال ببناء المضاف لياء المتكلم الجرجاني، وابن الخشاب، والزمخشري، ينظر: المقتصد١/٢٤٠، والمرتجل ص١٠٧، والمفصل ص ١٢٧، والارتشاف ٤/١٨٤٧.

(٤) هذا قول الجمهور، ينظر: الارتشاف٤/١٨٤٧، والمساعد٢/٣٧٣.

(٥) هذا القول لابن جني، ينظر: الخصائص ٢/٣٥٦، ٣٥٧، والارتشاف٤/١٨٤٧.

وما ذكره في المنصرف فصحيح؛ لأن الصرف التنوين، وغير المنصرف أشبه الفعل، فليسا متقابلين، بخلاف الإعراب والبناء؛ لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن، وإما غير متمكن وهو المبني، فهما قسيما الإثبات والنفي، ولا واسطة بينهما"[١]. [٢] انتهى.

وابن النحاس هنا ذهب مذهب الجمهور، وهو أن المضاف إلى ياء المتكلم معرب، وهو الحق ؛ لأنه ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية؛ لأن حد المعرب ضد حد المبني، وليس بين الضدين واسطة. [٣]

وأما المسائل الخلافية التي وردت في الجزء الثالث فهي إحدى عشرة مسألة شملت أبوابًا متعددة، وبيانها على النحو التالي:

المسألة الأولى: وقد وردت في باب المعرب والمبني،وتتعلق بالاختلاف في علل البناء ،وقد بنى السيوطي الفائدة التي ذكرها في الاختلاف في علل البناء على ما نقله عن شيخنا ابن النحاس، فقال:" الخلاف في علل البناء: فائدة: قال ابن النحاس في التعليقة: في علل البناء خلاف: فمذهب ابن السراج، وأبي علي، ومن تبعه أن علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تَضمن معناه. [٤]

---

(١) التعليقة ص ٣٢٣، ٣٢٤، والأشباه ٢/٣٧٠، ٣٧١، وما نقله السيوطي هنا عن ابن النحاس فيه تصرف عما في التعليقة.

(٢) يوجد مذهب رابع في المضاف إلي ياء المتكلم وهو:أنه معرب بحركة ظاهرة حالة الجر، وبحركة مقدرة في حالتي الرفع والنصب، وهذا المذهب لابن مالك، ينظر: التسهيل ص١٦١، وشرحه ٣/٢٧٩.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ١/٦٧.

(٤) ينظر:الأصول لابن السراج١/٤٥، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص٧٤.

وعد الزمخشري، والجزولي، وابن معط، وابن الحاجب، وجماعة آخرون علل البناء خمسة: هذان، والوقوع موقع المبني، ومناسبة المبني، والإضافة إلى المبني. (١)

وزاد ابن عصفور سادسة: وهي الخروج عن النظائر، كـ(أي) في:{ أَيُّهُمْ أَشَدُّ}(٢)،ووجه خروجها عن نظائرها: حذف صدر صلتها من غير طول. (٣)

وقال ابن النحاس:وينبغي على هذا التعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي:تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كـ(بعل) من(بعلبك)، وخمسة في خمسة عشر". (٤)

ومن العلماء من عد العلل الموجبة للبناء في الأسماء سبعًا كابن النحاس الحلبي ولكنه خالفه في أنواعها، والعلل السبعة على هذا الرأي هي:

الأولى: أن يتضمن معنى الحرف.

الثانية: أن يشبه الحرف.

الثالثة: أن يشبه ما أشبه الحرف كالمنادى.

الرابعة: أن يضاف إلى ما يشبه الحرف كـ : يومئذ، وحينئذ.

الخامسة: وقوعه موقع الفعل كـ: نَزَالِ.

السادسة: شبهه بما وقع موقع الفعل، كـ : فجارِ، وقطامِ.

السابعة: إضافته إلى الفعل. (٥)

---

(١) ينظر: المفصل ص١٢٥، والمقدمة الجزولية ص٨، والفصول الخمسون ص١٥٥، والإيضاح١/٤٥٧، ٤٥٨.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٣) ينظر: شرح الجمل٢/٣٢٨، ٣٢٩.

(٤) التعليقة ص٥٣٠، ٥٣١، والأشباه ٣/٥٠، ٥١.

(٥) ينظر: الصفوة الصفية للنيلي ق١ج١/٧٨، ٧٩.

المسألة الثانية: تتعلق بتنكير المبتدأ، وقد أوردها السيوطي في باب المبتدأ والخبر بعنوان:الاختلاف في تنكير المبتدأ،وكل ما ذكره في هذا الشأن منقول عن ابن النحاس الحلبي؛ إذ يقول:" الاختلاف في تنكير المبتدأ: فائدة: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب: اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة: فقال ابن السراج: المعتبر في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء، وُجِدَ شئٌ من الشرائط أو لم يُوجد. (١)

وقال الجرجاني: يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك فيه النفوس في معرفته، نحو: رجل من تميم شاعر أو فارس، فالمجوِّز عنده شئ واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك(٢).وما ذكره لا يحصر المواضع.

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة: قربها من المعرفة لاغير،وفسَّر قربها من المعرفة بأحد شيئين:إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة،أو بكونها في غاية العموم، كقولنا: تمرةٌ خيرٌ من جرادة.

فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الأماكن بل نعتبر كلَّ ما يرد، فإن كان جاريًا على الضابط أجزناه، وإلا منعناه.

وإن سلكنا مسلك تَعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة، فنقول: الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أجد أحدًا من النحاة بلغ بها زائدًا على أربعة وعشرين...". (٣)

---

(١) ينظر: الأصول١/٦٦.

(٢) ينظر: المقتصد١/٣٠٨.

(٣) التعليقة ص١٤٨-١٥٢، والأشباه ٣/١٠٧-١١٣.

وقد نقل السيوطي جميع المواضع التي ذكرها ابن النحاس في جواز الابتداء بالنكرة، والمنحصرة في اثنين وثلاثين موضعًا، ومما يحسب لابن النحاس هنا تواضعه؛ إذ يقول: ولا أدعي الإحاطة بجميع المواضع، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، وهذا الكلام ذيل به السيوطي مسوغات الابتداء بالنكرة التي نقلها عن النحاس، فقال:" قال: فهذا ما حصل لي من تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، ولا أدعي الإحاطة، فلعل غيري يقف على ما لم أقف عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه، فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجيًا ثواب الله عز وجل إن شاء الله تعالى، انتهى كلام ابن النحاس".(١)

المسألة الثالثة: وتتعلق باختلاف العلماء في علة بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد، وقد ذكرها السيوطي في الفن الثالث من فنون كتابه السبعة، والفن الثالث هو: بناء المسائل بعضها على بعض، وسماه: سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب(٢)،وأما عن المسألة المرادة فقد بناها السيوطي على ما نقله عن ابن النحاس الحلبي؛ إذ يقول:" مسألة: في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد:قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب: إذا اتصل بالفعل نون التوكيد، ولم يكن معه ضمير بارز لفظًا ولا تقديرًا بني معها إجماعًا، نحو: هل تضربَنَّ، للواحد المخاطب، وهل تَضْرِبَنَّ، للواحدة الغائبة.

واختلف في علة البناء: فمذهب سيبويه: أن الفعل رُكِّب مع الحرف فَبُنِيَ كما بُنِيَ الاسم لما ركب مع الحرف في نحو: لا رجلَ. (٣)

(١) التعليقة ص١٥٢، ١٥٣، والأشباه٣/١١٢، ١١٣.

(٢) ينظر: الأشباه ٣/٣٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥١٨، والأصول٢/١٩٩، وقيل: إن هذا الرأي رأي الجمهور، ينظر: شرح الكافية للرضي٤/١٩، والمساعد ٢/٦٧١.

ومذهب غيره : أن النون لما أكدت الفعل قوَّت فيه معنى الفعلية، فعاد إلى أصله وهو البناء. [١][٢].

قال: ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما إذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين، نحو: تضربانِّ، أو ضمير جمع مذكر سالم، نحو: تضربُنَّ، أو ضمير المخاطبة، نحو: تضرِبَنَّ، هل هو معرب أو مبني؟

فمن علل بالتركيب هناك قال: هذا معرب؛ لأن العرب لا تركب ثلاثة أشياء، فتجعلها كالشيء الواحد، ويكون حذف النون التي كانت علامة الرفع هنا كراهة اجتماع النونات أو النونين. [٣]

ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيًّا، ويكون حذف النون هنا للبناء"[٤].انتهى.

المسألة الرابعة: تتعلق باختلاف العلماء في علة حذف حروف العلة عند الجزم، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما نقله من كتاب (التعليقة) لشيخنا ابن النحاس، فقال:" مسألة في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم، قال ابن النحاس في التعليقة: أجمع النحاة على أن حروف العلة في نحو: يخشى، ويغزو، ويرمي، تحذف عند وجود الجازم.

---

(١) نسب هذا المذهب للكوفيين كما في شرح الكافية للرضي ٢٠/٤.

(٢) يوجد مذهب ثالث يرى أن الفعل مع نون التوكيد باقٍ على إعرابه، ولكنه إعراب مقدر؛لاشتغال حرف الإعراب بالحركة المجتلبة قبل الإعراب لأجل الفرق، وهذا المذهب لابن الحاجب نسبه إليه الرضي في شرحه للكافية٢٠/٤، ٢١، وما نسبه إليه الرضي يخالف ما نص عليه ابن الحاجب، ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ص٣٤٠، ٣٤١.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص١٥، والهمع ٥٥/١.

(٤) ينظر: التعليقة ص ٥٢٩، ٥٣٠، والأشباه ٣٢٧/٣.

واختلفوا في حذفها لماذا؟ فالذي فُهِمَ من كلام سيبويه:أنها حُذِفَت عندالجازم لا للجازم[١]

ومذهب ابن السراج، وأكثر النحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم. [٢]

وهذا الخلاف مبني على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟.

فمذهب سيبويه أن فيها حركات مقدرة في الرفع، وفي الألف في النصب، فهو إذا جزم يقول: الجازم حذف الحركات المقدرة، ويكون حذف حرف العلة عنده؛ لئلا يلتبس الرفع بالجزم.

وعند ابن السراج أنه لا حركة مقدرة في الرفع....". [٣]انتهى.

وصحح ابن النحاس هنا مذهب سيبويه، واستدل له بما ورد من كلام العرب، فقال:" ويدل على صحة ما ذهب إليه سيبويه أن الفعل معرب على ما قد عُرف، والمعرب من الأسماء متى لم تظهر فيه علائم الإعراب، إما للتعذر كـ: عصا، أو للاستثقال كـ: القاضي، رفعًا وجرًّا قدرت، فكذلك أيضًا في الأفعال، ولذلك اكتفى بعض العرب في الجزم بحذف الحركة المقدرة، وأبقى حرف العلة...". [٤]

المسألة الخامسة: تتعلق باختلاف العلماء في حكم الكلمات قبل التركيب، هل يقال لها مبنية، أو لا توصف بإعراب ولا بناء، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما نقله عن ابن النحاس، فقال: مسألة: حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: الكلمات قبل التركيب هل

---

(١) كلام سيبويه هو:"اعلم أن الآخر يسكن في الرفع، حُذِفَ في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع...". الكتاب١/٢٣.

(٢) ينظر: الأصول٢/١٦٤.

(٣) التعليقة ص٧٣، ٧٤، والأشباه ٣/٣٢٧، ٣٢٨.

(٤) التعليقة ص٧٤.

يقال لها مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء؟ فيه خلاف، نحو قولنا: زيد، عمرو، بكر، خالد، أو: واحد، واثنان، ثلاثة، فإن قلنا: إنها توصف بالبناء فالأصل حينئذ في الأسماء البناء، ثم صار الإعراب لها أصلًا ثانيًا عند العقد والتركيب؛ لطريان المعاني التي تُلبس لولا الإعراب؛ لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة.

وإن قلنا: إنها لا توصف بالإعراب ولا البناء كان الإعراب عند التركيب أصلًا من أول وهلة لا نائبًا عن غيره، ويكون دخوله الأسماء لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب". [١]انتهى.

المسألة السادسة: وتتعلق باختلاف العلماء في علة عدم دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي دخلت عليه(ليت) أو(لعل)، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما ذكره شيخنا ابن النحاس في التعليقة، فقال:"مسألة: إلحاق الفاء في خبر المبتدأ، قال ابن النحاس في التعليقة: إذا دخلت على المبتدأ الموصول: ليت، ولعل، نحو: ليت الذي يأتيني، ولعل الذي في الدار، فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره.

واختلف في علة ذلك ما هي؟ فمنهم من قال: علته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله، فإذا عملت فيه(ليت) أو(لعل) خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذٍ. [٢]

ومنهم من قال: بل العلة أن معنى(ليت) و(لعل) ينافي معنى الشرط من حيث كان(ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان[٣]...".[٤]

(١) السابق ٥٤٤، والأشباه ٣/٣٢٩، ٣٣٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي١/٢٧٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠١، وشرح التسهيل لابن مالك١/٣٢٩، ٣٣٠.

(٤) التعليقة ١٨٠، ١٨١، والأشباه ٣/٣٣٥، ٣٣٦..

المسألة السابعة: وتتعلق باختلاف العلماء في حذف المفعول الأول والثاني اختيارًا من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كـ(أعلم) و(أرى)، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما ذكره ابن النحاس في التعليقة، فقال:" مسألة: حذف المفعول الأول والثاني اختيارًا، قال ابن النحاس في التعليقة: يجوز حذف الأول والثاني من مفاعيل هذا الباب اختيارًا، وأما حذف الثالث اختصارًا، فمبني على الخلاف في حذف الثاني من مفعولي (ظننت) اختصارًا، فمن أجاز الحذف هناك أجازه في الثالث. [١]

ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا[٢]".[٣].

المسألة الثامنة: وتتعلق باختلاف العلماء في(أيمُن) هل هي مفردة أو جمع؟، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما ذكره ابن النحاس في التعليقة، فقال:" مسألة: الاختلاف في: أيمن الله، قال ابن النحاس في التعليقة: اختلف النحاة في: أيمن الله، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف في همزتها أهي همزة قطع أم همزة وصل؟.

(١) ينظر: الأصول٢/٢٨٤، ، وشرح التسهيل لابن مالك٢/١٠٠، وشرح الكافية للرضي٤/١٤٥.
(٢) ينظر: الكتاب١/٤١، والمقتضب٣/١٢٢، والتوطئة٢٠٧.
(٣) التعليقة ٢٣٥، والأشباه ٣/٣٤٦.

فمذهب البصريين أن (أيمن) كلمة مفردة موضوعة للقسم، وأن همزتها همزة وصل. [١]

ومذهب الكوفيين: أن(أيمن) جمع يمين، وهمزتها قطع". [٢] [٣]

تتمة: اختار شيخنا ابن النحاس مذهب البصريين، ورد على الكوفيين حجتهم، فقال:" ومذهب الكوفيين: أن(أيمن) جمع يمين، وهمزتها همزة قطع، واستدلوا على ذلك بفتح همزتها مع أن باب همزة الوصل أن تكون مكسورة، وقالوا: إن سقوطها في الدرج إنما كان لكثرة الاستعمال.

والجواب عما قالوا: إن كثرة الاستعمال لا توجب سقوط حرف من الكلمة في غير هذا الموضع، فيسقط هنا بالحمل عليه، وإنما سقوطها؛ لكونها همزة وصل- كما ذكرنا-.

وأما استدلالهم: بفتحها، فلا دليل لهم فيه؛ لأنا نقول: إن هذه الكلمة لما ألزمتها العرب القسم، فلم تستعمل في غيره، وألزمتها في القسم الرفع، فلم تستعمل في غيره، أشبهت الحرف في عدم تصرفها ، وهمزة الوصل مع الحرف مفتوحة ، نحو: الرجل ، ففتحها هنا،لشبه (أيمن) بالحرف. لا؛لأنها همزة قطع".[٤]

المسألة التاسعة: وتتعلق باختلاف العلماء في صيغة(أفعل به) هل معناه أمر أو تعجب، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما ذكره ابن النحاس في تعليقته، وقد سبق أن تعرضت لهذه المسألة في المسائل الخلافية الواردة في الجزء الأول من الأشباه والنظائر-باب الأصل مطابقة المعنى للفظ-، وأما ما نقله السيوطي في

(١) ينظر: الكتاب ٥٠٣/٣، والإنصاف ص٣٤٣، وائتلاف النصرة ص٥١.

(٢) ينظر: الإنصاف ص٣٤٣، والإيضاح لابن الحاجب٣٢٤/٢، والارتشاف١٧٧٠/٤.

(٣) التعليقة ص٣٠٥، والأشباه ٣٥٣/٣.

(٤) التعليقة ص٣٠٥

باب التعجب فيختلف عما نقله في"باب الأصل مطابقة المعنى للفظ"، فقال:" باب التعجب: مسألة(أفعل به)، قال ابن النحاس في التعليقة: اختلف النحاة في قولنا: أَفْعِل به في التعجب، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر؟.

فذهب الكوفيون إلى أن معناه أمر كلفظه.

وذهب البصريون إلى أن معناه التعجب على الخلاف في التعجب هل هو إنشاء أو خبر؟.

وقال: وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور، هل هو في موضع نصب أو رفع؟.

فمن قال: بأن معنى(أَفْعِل) الأمر، وأن فيه فاعلًا مستترًا، قال: بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مفعول، ويكون الباء عنده إما للتعدية، كـ:مررت به، أو زائدة، مثل: قرأت بالسورة. (١)

ومن قال: بأن معنى(أَفْعِل) التعجب لا الأمر، قال:بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية، ولا ضمير في(أفعل)،وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلهافي: كفى بالله"(٢). (٣)

المسألة العاشرة: وقد وردت في باب التعجب أيضًا، وتتعلق بدخول الألف واللام في فاعل(فَعُل) الذي يجري مجري الذم والمدح، نحو: كَبُر، وشَرُف، وخَبُث،

---

(١) هذا القول للفراء، وتبعه الزجاج، والزمخشري، وابن خروف، ينظر: المفصل ص٢٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٣،وشرح الكافية للرضي٤/٢٣٥ والارتشاف ٤/٢٠٦٧،والمساعد٢/١٤٩.

(٢) هذا القول للبصريين، ينظر:الإيضاح لأبي علي الفارسي ص١١٥، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٤٨، والارتشاف٤/٢٠٦٦.

(٣) التعليقة ص١٢٥، والأشباه ٣/٣٥٣، ٣٥٤.

وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما ذكره ابن النحاس في تعليقته، فقال:" مسألة: دخول الألف واللام في فاعل فَعَل، قال ابن النحاس: لزوم الألف واللام في فاعل فَعُل فيه خلاف مبني على الخلاف في فَعُل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس أو من باب التعجب؟.

فمن قال: هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم اللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس. (١)

ومن قال: هو من باب التعجب لم يشترط في فاعله الألف واللام(٢) .

وباب التعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجب في أَفعِل به".(٣)

المسألة الحادية عشرة: وقد وردت في باب التوكيد وتتعلق بالتوكيد بأكتع وأبصع منفردين من غير أن تتبعا ألفاظ التوكيد المعنوي، وقد بنى السيوطي هذه المسألة الخلافية على ما نصَّ عليه ابن النحاس في التعليقة، فقال في باب التوكيد:" مسألة: وقوع أكتع، وأبصع، وأبتع توكيدًا بمفرده، قال ابن النحاس: هل يجوز أن يقع كلٌّ واحد من أكتع، وأبصع، وأبتع تأكيدًا بمفرده؟.فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم. (٤)

والثاني:لا، بل يكون بعد(أجمع) تاليًا بالترتيب كما ذكرنا. (٥)

---

(١) هذا القول نُسب للفارسي كما في الارتشاف ٢٠٥٧/٤، والتصريح ٨٥/٢.

(٢) هذا القول للمبرد والأخفش ينظر: المقتضب١٤٧/٢، والارتشاف٢٠٥٧/٤، والمساعد١٣٨/٢.

(٣) التعليقة ص١٢٩، ١٣٠، والأشباه ٣٥٤/٣، ٣٥٥.

(٤) هذا مذهب الكوفيين وابن كيسان، ينظر:الارتشاف١٩٥٢/٤، والهمع٢٠١/٥.

(٥) هذا مذهب الجمهور، ينظر: شرح الكافية للرضي٣٧٥/٢، والارتشاف١٩٥٢/٤،والهمع٢٠١/٥.

والثالث: يجوز أن يقدم بعضها على بعض بشرط تقدم أجمع قبلهن. [١]

وقال: هذا الخلاف مبني على أنه: هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا؟.

فإن قيل: لا معنى لها إلا الإتباع، فلا بد من تقدم أجمع.

وإن قيل: بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها".[٢] **انتهى.**

وأما المسألة الواردة في الجزء الرابع فقد انخرطت في الفن الرابع من الفنون التي اشتمل عليها كتاب الأشباه والنظائر، وهو فن الفرق والجمع، وأما المسألة التي نقلها السيوطي في هذا الفن فتتعلق باختلاف البصريين والكوفيين حول الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال، وقد بنى السيوطي هذه المسألة على ما نصَّ عليه ابن النحاس، فقال:" مسألة في الإخبار بالظرف الناقص إذا تمَّ بالحال، قال ابن النحاس في التعليقة: أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال، وجعلوا(له) من قوله تعالى:{ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ}[٣] **خبر(يكن)،و(كفوًا) حال من الضمير في(له)، وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى:{ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ}**[٤]**، ونحوه.**

وفرق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلا بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لم يتم إلا بالحال؛ لأن الصفة من تمام الموصوف، والحال فضلة، فلا يلزم جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة".[٥]

---

(١) هذا المذهب لابن كيسان، ينظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٧٦، والارتشاف ٤/١٩٥٢.

(٢) التعليقة ص٣٦٥، والأشباه ٣/٣٥٥.

(٣) الآية٤ من سورة الإخلاص.

(٤) من الآية٥٥ من سورة النمل.

(٥) لم أقف عليه في التعليقة لابن النحاس، ولعل السيوطي وقف على نسخة غير التي بين أيدينا، ينظر: الأشباه والنظائر ٤/١٤١.

الفصل السادس

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في الفروق النحوية[١]

إن موضوع الفروق النحوية في اللغة العربية من الموضوعات المهمة التي تشغل بال كثيرين من الدارسين والمتخصصين بدراسة النحو أو بغيره من فروع اللغة العربية ، وتأتي هذه الأهمية من الفروق في الوظائف التي تؤديها الكلمات من خلال الجمل والتعبيرات ، مما يحتم على المتخصص إذا أراد أن يكون ما يكتبه أو يقوله صحيحًا ودقيقًا أن يحيط بالاستعمالات الصحيحة للمفردات، وذلك من خلال معرفة الفروق فيما بينها ،ولذلك اهتم السيوطي بالفروق النحوية في كتابه(الأشباه والنظائر)، فضمنه فنًا مستقلًا بالجمع والفرق.

وفي ذلك يقول السيوطي:"هذا هو الفن الرابع من الأشباه والنظائر، وهو فن الجمع والفرق، وهو قسمان:

أحدهما: الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام.

والثاني: المسائل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة، وسميته: اللمع والبرق في الجمع والفرق".[٢]

وأما عن ابن النحاس الحلبي فقد اعتنى عناية فائقة ملموسة في كتابه(التعليقة) ببيان الفروق بين المصطلحات النحوية المتقاربة التي تستعمل في موضع واحد، وببيان دلالة المصطلح النحوي الواحد المشترك الذي يتردد استعماله

---

(١) أطلقت على هذا المبحث أثر تعليقة ابن النحاس في الفروق النحوية، ولم ألتزم بما سماه السيوطي بالفرق والجمع؛ لأن ما نقله السيوطي عن ابن النحاس مقتصر على أوجه الاختلاف بين بعض الأبواب النحوية، ولم يتضمن ما نقله عنه أوجه الموافقة، وعملًا برسالة أبي محمد عبدالله بن بري المسماة بـ(الفروق النحوية) دراسة وتحقيق:د/فراج بن ناصر الحمد.

(٢) الأشباه والنظائر ٤/٦.

في مواطن متابينة بدلالات مختلفة، وكذلك الفروق الدلالية بين المصطلحات المتغايرة في الاصطلاح النحوي، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل اهتم بالفروق التعبيرية والتركيبية في طائفة من الأساليب العربية.

ومن أمثلة اهتمامه ببيان الفروق الدلالية بين المصطلحات المتغايرة في الاصطلاح النحوي: الفرق بين الاختصار، والاقتصار، والإلغاء، والتعليق.

قال ابن النحاس:"الاختصار: أن تذكر أحدهما، وتحذف الآخر، وأنت تريده.

والاقتصار: أن تذكر أحدهما، وتحذف الآخر، ولا تريده.

والإلغاء: إبطال العمل في اللفظ والمعنى.

والتعليق: إبطال العمل في اللفظ دون المعنى".[١]

وأما عن ملامح أثر ابن النحاس في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي فيبدو واضحًا جليًا للمطالع لكتابه، فقد أورد السيوطي كلام ابن النحاس في الفروق في أربعة عشر موضعًا، منها أربعة مذكورة في غير الفن الرابع من كتاب الأشباه والنظائر، ومنها عشرة مذكورة في الفن الرابع-فن الجمع والفرق-، فأما الأربعة المذكورة في ثنايا كتاب الأشباه والنظائر، وليست مذكورة في باب الجمع والفرق، فهي:

أولًا: الفرق بين البدل والعِوَض:

قال السيوطي:"قال بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: الفرق بين البدل والعوض:أن العوض لا يحل محل العوض منه، والبدل إنما يكون محل المبدل منه".[٢]

---

(١) التعليقة ص٢٣٢.

(٢) لم أقف عليه في التعليقة، وينظر: الأشباه والنظائر ٢١٥/١،ولعل السيوطي وقف على نسخة غير التي بين أيدينا.

أي: أن البدل يقع في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، فنقول: إن الألف في(قام) بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا نقول: إنها عوض منها، ونقول:إن التاء في(عدةٍ) و(زنةٍ) عوض من فاء الفعل، ولا نقول: إنها بدل منها، فالبدل أعمُّ تصرفًا من العوض، فكل عوضٍ بدل، وليس كل بدل عوضًا. (١)

ثانياً: الفرق بين التأليف والتركيب:

قال السيوطي:" قال الإمام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة: الفرق بين التأليف والتركيب : أنه لا بد في التأليف من نسبة تحصيل فائدة تامة مع التركيب، فالمركب أعم من المؤلف". (٢)

ثالثاً: الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن:

قال السيوطي:" قال ابن النحاس في التعليقة: الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ، أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، كما إذا قلنا في الظرف: إنه يراد فيه معنى(في) فإنا لا نريد به أن الظرف متضمن معنى (في) كيف ولو كان كذلك لَبُنِيَ، وإنما نعني به أن قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره، وكذلك يجوز إظهار(في) مع الظرف، فنقول في: خرجت يوم الجمعة: خرجت في يوم الجمعة، ولا نقول في: أين، وكيف مثلًا: هل أين، ولا :أأين، ولا: هل كيف، ولا: أكيف". (٣)

والتضمين قد عرفه النحاة بأنه التوسع في استعمال لفظ بجعله مؤديًا معنى لفظ آخر مناسب له فيعطى الأول حكم الثاني في التعدي واللزوم، وفي ذلك يقول

(١) ينظر: الخصائص لابن جني١/٢٦٥.

(٢) ينظر: التعليقة ص٥٧، والأشباه والنظائر ١/٢٢٣.

(٣) لم أقف عليه في التعليقة، وينظر :الأشباه والنظائر ١/٢٤٣.

سيبويه:" ومن كلامهم أن يجعلوا الشئ في موضع على غير حاله في سائر الكلام".[١]

ومراد كلام ابن النحاس "أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه": أن(يوم) مثلًا في المثال المذكور أفاد الظرفية، التي يفيدها حرف الجر (في)، وهو لم يتضمن معنى هذا الحرف؛ فلذلك جاز أن يظهر معه الحرف، فتقول: في يوم الجمعة، وأما المتضمن معنى الحرف، نحو:أين، وكيف من أسماء الاستفهام متضمنة معنى حرف الاستفهام، فلا يجوز إظهار الحرف معها.

رابعاً: معاني المفرد:

المفرد مصطلح مشترك، ذكر النحاة أنه يكون بأحد معان خمسة، وهذا الأمر وضحه ابن النحاس الحلبي، وتأثر به السيوطي فضمنه في كتابه، فقال:"فائدة في معاني المفرد: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب: المفرد يستعمل في كلام النحاة بأحد معانٍ خمسة:

أحدها: المفرد الذي هو مقابل للجملة ، يُذْكَر في خبر المبتدأ ونواسخه.

والثاني: المفرد الذي هو قُبَالة المركب، نحو:بعلبك.

والثالث:المفرد الذي هو مقابل المضاف.

والرابع: المفرد الذي هو مقابل للمثنى والمجموع.

والخامس: المفرد الذي هو في باب النداء وباب لا التي لنفي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف".[٢]

(١) الكتاب ١/٥١.

(٢) ينظر: التعليقة ص٢٧٢ ، والأشباه والنظائر٣/٤٥.

ومما يحسب للشيخ بهاء الدين بن النحاس أنه جمع هذا المصطلح المشترك في موضع واحدٍ، في حين أننا نقرأ هذا المصطلح في كل باب من الأبواب الخمسة التي تضمنها كلام الشيخ.

وأما العشرة المذكورة في الفن الرابع:فن الجمع والفرق من الفنون التي اشتمل عليها كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، فهي:

أولًا: الفرق بين الكلام والجملة:

الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، نحو: زيد قائم، أم لم يفد، نحو: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا[١]؛ لصدقها عليه وعلى غيره؛ إذ شرط الكلام الفائدة بخلاف الجملة. [٢]

وأما الكلام فهو: المعنى المركب الذي فيه الإسناد التام[٣].

وقد فرق الشيخ ابن النحاس الحلبي بين الكلام والجملة من غير هذا الوجه، أي: الإفادة وعدمها، وقد أفاد السيوطي من هذا الفرق، وضمنه كتابه الأشباه والنظائر، فقال:"قال ابن النحاس في تعليقه على المقرب: الفرق بين الكلام والجملة: أن الكلام يقال باعتبار الوَحْدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين، وتسمى الهيئة الاجتماعية، وصورة التركيب،وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب؛لأن لكل مركب اعتبارين:الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمى مادة، والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة". [٤]

---

(١) ينظر:التعريفات للجرجاني ص٣٥.

(٢) ينظر:شرح كتاب الحدود للفاكهي ص ٦٤.

(٣) ينظر: التعريفات ص ٨٠.

(٤) الأشباه والنظائر ٩/٤، ولم أقف عليه في التعليقة.

ثانياً: الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتل:

الاسم المعرب إما أن يتغير آخره تغيرًا ظاهرًا باختلاف العامل باديًا للأسماع، وذلك في الاسم الصحيح أو ما جرى مجراه، وإما أن يتغير آخره تغيرًا مقدَّرًا غير بادٍ للأسماع، وذلك في الاسم المقصور، نحو:عصا، ورحى، والاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، نحو: القاضي، فهذه الأسماء معربة وإن لم يظهر فيها إعراب. (١)

والاسم في هذه الحالة يشبه الاسم المبني، ولذا وجب التفريق بين الموضع في المبنى والموضع في المعتل، وقد نص على ذلك شيخنا ابن النحاس الحلبي.

قال السيوطي:" قال ابن النحاس في التعليقة:الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المعتل:أنا إذا قلنا في: قام هؤلاء:إن(هؤلاء) في موضع رفع، لا نعني به أن الرفع مقدر في الهمزة، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرًا فيها؛ لأن الهمزة حرف جلد يقبل الحركات، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا، فإنا إذا قلنا: إنها في موضع رفع نعني به أن الضمة مقدرة على الألف نفسها، بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ".(٢)

ثالثاً: الفرق بين ما دام وأخواتها:

من نواسخ المبتدأ والخبر: كان وأخواتها، والمتفق على عده من أفعال هذا الباب ثلاثة عشر فعلًا، منها ثمانية تعمل بلا شرط، وهي:كان، وظل، وبات، وأضحى، وأمسى، وصار، وليس، وأصبح،وأربعة تعمل بشرط تقدم نفي، أو شبهه وهو النهي ، والدعاء ، وهي:فتئ، وانفك، وزال–ماضي يزال–وبرح.

---

(١) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش١/٥٠(بتصرف).

(٢) الأشباه والنظائر٤/١٨، ١٩، ولم أقف عليه في التعليقة.

وواحد شرطه: أن يقع صلة لـ(ما) المصدرية الظرفية، وهي التي يراد بها وبصلتها التوقيت، وهو(دام)، نحو قوله تعالى:{ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا}[١]،أي: مدة دوامي حيًّا. [٢]

وقد فرَّق شيخنا ابن النحاس الحلبي بين(دام) وأخواتها من حيث تقدم(ما) المصدرية عليها، وأنها تكون في موضع نصب على الظرفية، و(ما) مع أخواتها نفي، وهذا ما نقله عنه السيوطي في الفرق بين(ما دام) وأخواتها، فقال:"فائدة: قال ابن النحاس في التعليقة: ما دام: تخالف باقي أخواتها من وجوه ، وتوافقها من وجه، أما وجه المخالفة فإن(ما) فيها مصدرية في موضع نصب على الظرف، ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام، ويحتاج إلى شئ آخر يكون ظرفًا له، كقولك: لا أكلمك ما دمت مقيمًا، أي: مدة دوام إقامتك، و(ما) في باقي أخواتها حرف نفي.

وأما وجه الموافقة: فهو أن معناهن جميعًا: الثبات والدوام".[٣]

رابعًا: الفرق بين أنَّ-الشديدة- وأنْ-الخفيفة-:

توافق(أَنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع(أَنَّ) الشديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه، وتخالفها من وجه.

فأما الأمور الأربعة التي توافقها فيها فهي:

الأول:أن لفظها قريب من لفظها، وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.

الثاني: أنها وما عملت فيه مصدر مثل(أنَّ) الثقيلة.

الثالث: أن لها ولما عملت فيه موضعًا من الإعراب كالثقيلة.

---

(١) من الآية ٣١ من سورة مريم.

(٢) ينظر: المطالع السعيدة للسيوطي١/٢٨٤.

(٣) ينظر: التعليقة ص٢٠٠، والأشباه ٤/٣٢، ٣٣.

الرابع: أن كل واحدة منهما تدخل على الجملة. [١]

وأما وجه المخالفة فهو أن المشددة للحال، والمخففة تصلح للحال والمستقبل، وهذا ما نقله السيوطي عن ابن النحاس، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: أن الشديدة للحال وأن الخفيفة تصلح للحال والمستقبل".[٢]

وما نقله السيوطي عن ابن النحاس لم أقف عليه في التعليقة ، وكل ما في التعليقة أن (أنْ) إذا دخلت على المضارع خلصته على الاستقبال، وإذا دخلت على الماضي دعته على مضيِّه، وفَرَّق بينهما بالفعل ، فإن كان الفعل الذي قبلها من أفعال العلم واليقين فهي(أَنْ) المؤكدة، وإن كان الفعل الذي قبلها من أفعال الطمع والرجاء فهي(أَنْ) الناصبة للمضارع.

قال ابن النحاس:" ولا تعمل فيها أفعال التحقيق ، هذا ما يُفَرَّق به بين (أَنْ) المخففة من الثقيلة والناصبة للفعل؛ لأنهما جميعًا معمولان لما قبلها ، فلما كان معنى المخففة من الثقيلة التأكيد ، وجب أن يكون الفعل الذي بقي عليه مطابقًا لها في المعنى بأن يكون من أفعال العلم واليقين ونحوها ، مما معناه الثبوت والإقرار فتطابق معنى العامل والمعمول ، ولما كان معنى الناصبة الاستقبال ، ناسب أن يقع بعدها ما لا تحقيق فيه كالطمع والرجاء والخوف والإشفاق ، ونحو ذلك ؛ لأن هذه الأشياء غير معلومة ولا متحققة ، كما أن الاستقبال غير متحقق أمره ونفيه فتناسب معنى العامل والمعمول".[٣]

وما قاله شيخنا ابن النحاس نصَّ عليه ابن الحاجب، فقال:"إذا وقعت(أنْ) بعد(علمت) وجب أن تكون مخففة من الثقيلة، وإذا وقعت بعد(أردت) وجب أن تكون الناصبة للأفعال ؛ لأن(علمت) لما كان متعلقها متحققًا ناسب أن تكون بحرفٍ

(١) ينظر: التعليقة ٤٢٢، والأشباه ٤/٤٠، ٤١.

(٢) الأشباه ٤/٤٠.

(٣) التعليقة ص٤٢٣.

التحقيق، والمخففة من الثقيلة كذلك، و(أردت) لما كان متعلقها ليس للتحقيق، وجب أن لا يقع بعدها حرف التحقيق ؛ لأنه وضع الشئ في غير محله ، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت زيدًا قائمًا ، كنت مخبرًا بتحقيق قيام زيد،وإذا قلت : أردت زيدًا قائمًا ، فإنما أخبرت بإرادتك للقيام ، ولم تخبر بالقيام ؛ لأنه قد يكون، وقد لا يكون، ولذلك يصح لمن سمع من يقول: علمت زيدًا قائمًا، أن يخبر عنه بأنه أخبر بقيام، ولا يجوز لمن سمع من يقول: أردت قيام زيد، أن يخبر عنه بقيام زيد، فلذلك وجب أن تقول: أردت أن يقوم زيد، ووجب أن تقول: علمت أن سيقوم زيد...". [١]

خامساً:الفرق بين المصدر واسم المصدر:

المصدر هو: اسم الحدث الجاري على الفعل، والمراد بالحدث الجاري : المعنى الصادر من الفاعل المجرد عن الزمان، ومعنى الجاري على الفعل: أن كل مصدر لا بد له من فعل لفظًا أو تقديرًا، يذكر المصدر بيانًا لمعنى ذلك الفعل، نحو: (ضربًا) في قولك:ضربت ضربًا. [٢]

وأما المراد باسم المصدر فهو: ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه ، وخالفه بخُلُوِّه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله دون تعويض، كـ(عطاء) فإنه مساوٍ لـ(إعطاء) معنًى، ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا، ولم يُعَوَّض عنها شئ. [٣]

وفُرِّق بين المصدر واسم المصدر بأن المصدر هو: الذي له فعلٌ يجري عليه كالانطلاق في:انطلق، وأما اسم المصدر فهو: اسم لمعنى، وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى، فإنه لنوع من الرجوع ، ولا فعل له يجري عليه من لفظه.

---

(١) الأمالي٢/٧٢٧، ٧٢٨.

(٢) ينظر:الكناش ١/٢٦٢.

(٣) ينظر:شرح ابن عقيل٣/٩٨.

وقد يقال : مصدر واسم مصدر في الشيئين لفظًا، وأحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل، كالطَّهور، والطُّهور، والأَكْل، والأُكْل، فالطُّهور: المصدر، والطَّهور: اسم ما يتطهر به، والأَكل: المصدر، والأُكل: ما يؤكل. (١)

وقد نقل السيوطي الفرق بين المصدر واسم المصدر في الفن الرابع– فن الجمع والفرق–من كتابه الأشباه والنظائر– عن شيخنا بهاء الدين بن النحاس، فقال:"ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر: قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس: الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان، وغيره ، كقولنا:إن(ضربًا) مصدر في قولنا: يعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا، فيكون مدلوله معنًى، وسمُّوا ما يعبر به عنه مصدرًا مجازًا، نحو: (ضرب) في قولنا:إن(ضربًا) مصدر منصوب إذا قلت : ضربت ضربًا، فيكون مسماه لفظًا، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره، كـ(سبحان) المسمى به التسبيح، الذي هو صادر عن المُسَبِّح لا لفظ(ت–س–ب–ي–ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه: البراءة والتنزيه"انتهى. (٢)

سادساً: الفرق بين الحال والمفعول:

الحال تشبه المفعول به من وجه، وتخالفه من وجوه، فوجه الشبه بينهما أن النصب يجمعهما ، وتخالفها من أربعة أوجه:

الأول: لزومها التنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة.

والثاني: أن الحال في الأغلب هي ذو الحال، وليس المفعول هو الفاعل.

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه معنى الفعل.

(١) ينظر:أمالي ابن الحاجب١/٨٥٠، ٨٥١.

(٢) التعليقة ص ٥٦ ، والأشباه ٤/٤٥.

والرابع: أن المفعول يُبْنَى له الفعل فَيُرْفَعُ رفعَ الفاعل، والحال لا يبنى لها الفعل.

وكذلك الحال تشبه التمييز من ثلاثة أوجه، وتخالفه من وجه:

فأحد وجوه المشابهة: أنك إذا قلت: جاء زيدٌ، احتمل أن يكون مجيئه على صفةٍ تخالف صفةً، كالركوب، والمشي، والسرور، والحزن، والبكاء، والضحك، فإذا قلتَ: راكبًا أو ماشيًا، أو مسرورًا، أو محزونًا، فقد بيَّنت الحال التي جاء عليها، كما أنك إذا قلت: عندي عشرون، احتمل أن يكون المميِّز درهمًا، وأن يكون ثوبًا، وأن يكون غيرهما من الأجناس، فإذا قلت: درهمًا، أو دينارًا، أو غير ذلك بيَّنت ما أردت.

والثاني: أن التنكير يلزم المميز كما يلزم الحال.

والثالث: أنهما لا يجيئان إلا بعد التمام، فالمميز يجئ بعد تمام الجملة، كقولك: امتلأ

الإناء، أو بعد تمام الاسم بالنون، كقولك: عشرون، أو بالتنوين، كقولك: راقودٌ، أو بالمضاف إليه، كقولك: لي مثلُه، كما يجئ الحال بعد تمام الجملة المبتدئية أو الفعلية.

أما وجه المخالفة بينهما فهو أن الحال في الأغلب يلزمها الاشتقاق، والمميز يلزمه أن يكون اسم جنس. (١)

وكذلك بين الحال والظرف مشابهة ومخالفة، فوجه المشابهة أن الحال مفعول فيها، كما أن الظرف مفعول فيه، وذلك لأن الحال تقدر بـ(في) كما يقدر الظرف بـ(في)، فإذا قلت: جاء زيدٌ راكبًا، كان تقديره: في حال الركوب، كما أنت إذا قلت: جاء زيد اليوم، كان تقديره: جاء زيد في اليوم. (٢)

(١) ينظر: تفصيل ذلك في أمالي ابن الشجري٣/٤، ٥.

(٢) ينظر:شرح المفصل لابن يعيش٢/٥٥.

وأما وجه المخالفة فقد نقله السيوطي عن شيخنا ابن النحاس، فقال:" قال ابن النحاس في التعليقة: الحال تشبه الظرف في أنها مقدرة بـ(في)، وتفارقها في أن(في) تدخل على لفظ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها، نحو: جاء زيدٌ قائمًا، أي: في حال قيامه".(١)

ومما يفرق به بين الحال والظرف أيضًا أن الحال لا يعمل فيها المعنى إذا تقدم عليها، فلا يجوز: زيدٌ قائمًا في الدار، وليس كذلك الظرف؛ لأنك تقول: كلَّ يوم لك ثوب، فتنصب(كل يوم) بـ(لك). (٢)

سابعاً: الفرق بين نعم وبئس وحبذا:

يقال في المدح: حبذا زيدٌ، كما يقال: نعم الرجل زيد، ويقال في الذم: لا حبذا زيدٌ، كما يقال:بئس الرجل زيدٌ. (٣)

وتخالف(حبذا)و(لا حبذا) (نعم) و(بئس) بأن المخصوص لا يقدم عليهما، فلا يقال: زيد حبذا، وزيد لا حبذا، بخلاف نعم وبئس، فإنه يجوز: زيد نعم الرجل، والكذب بئس الخلق. (٤)

وقيل: الفرق بينهما أنه يجوز في (حبذا) الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف، فتقول:حبذا رجلًا زيدٌ، بخلاف(نعم)و(بئس) فقد جرى في الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز خلاف، وهذا ما نص عليه شيخنا ابن النحاس، ونقله عنه السيوطي، فقال:" ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا، قال ابن النحاس في التعليقة: حبذا كـ(نعم) و(بئس) في المبالغة في المدح والذم إلا أن بينهما فرقًا، وهو أن(حبذا) مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب، وكذلك

(١) التعليقة ص٢٥٦، والأشباه ٤/٥٥.

(٢) ينظر:أمالي ابن الشجري٣/٥.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص٣٣٨، وشرح ابن عقيل ٣/١٦٩.

(٤) ينظر: الارتشاف لأبي حيان٤/٢٠٦١.

في الذم تتضمن بُعْدَ المذموم من القلب، وليس في:نعم، وبئس، تعرضٌ لشئ من ذلك.

قال: ومما افترقا فيه أنه يجوز في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف، نحو: حبذا رجلًا زيدٌ.

وجرى في: نعم،وبئس،خلاف ، فمنعه جماعة[١]، وجوزه آخرون[٢].....".[٣]

ثامناً: الفرق بين النون الخفيفة والتنوين:

التنوين: نون ساكنة تلحق آخر الاسم، تثبت لفظًا، وتسقط خطًا، وأما نون التوكيد الخفيفة فتلحق آخر الفعل المضارع، وصيغة الأمر، وهي نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين.[٤]

وقد فرَّق النحاة بين النون الخفيفة والتنوين بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين بخلاف التنوين فإنه يحرك لالتقاء الساكنين، ومتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت النون؛ لأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل.[٥]

وبهذا فرق شيخنا ابن النحاس بين النون الخفيفة والتنوين، وفرق بينهما- أيضًا- من حيث اللزوم، فالتنوين لازم لكل اسم منصرف مجرد من الألف واللام والإضافة، وأما النون الخفيفة فليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم.

وقد نقل عنه السيوطي هذا الفرق في باب"ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين"، فقال:"...وقال ابن النحاس في التعليقة: إنما حذفت النون الخفيفة ولم

---

(١) ممن منع الجمع بينهما:سيبويه، ينظر: الكتاب٢/١٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش٧/١٣٢، والمقتصد لعبد القاهر١/٣٢٧.

(٢) ممن قال بجواز الجمع بينهما: المبرد، ينظر: المقتضب٢/١٤٨، والأصول لابن السراج١/١٧١، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص ١١٣.

(٣) التعليقة ص١٢٠، والأشباه٤/٨٠.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج٢/٢٠٢، والجنى الداني ص١٤٠.

(٥) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي ص٢٥٥، والإيضاح لابن الحاجب٢/٢٨١.

تُحَرَّك حطًّا لها عن درجة التنوين؛ حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالبًا؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء، مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عُرِّي عن الألف واللام، والإضافة، فلما انحطت النون من التنوين، وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين".(١)

تاسعاً:الفرق بين إلا وغير:

يجرى مجرى(إلا) في الاستثناء أسماء، وأفعال، وحروف، فأما الأسماء، فنحو: غير، وسوى، وسواء، ولا سيما، وأما ما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء، فنحو: لا يكون، وليس، وعدا، وخلا، وأما الحروف فـ(حاشا). (٢)

تحمل(غير) على(إلا) فيستثنى بها، كما تحمل(إلا) على(غير) فيوصف بها، وتُعْرب (غير) الاستثنائية إعراب الاسم الواقع بعد(إلا)؛ لأنها اسم تلزمه الإضافة، فمن حيث كانت اسمًا يجب أن تُعْرب، ومن حيث أضيفت يجب أن يكون ما بعدها مجرورًا، ويجب أن يكون إعرابها إعراب الاسم المستثنى؛لأنها اسم في حيز المستثنى،ولم يحتج إلى حرف مقوٍّ ؛ لإبهامها وشبهها بالظرف، فيصل الفعل إليها بنفسه. (٣)

وقد فرَّق شيخنا ابن النحاس الحلبي بين(غير) و(إلا) من حيث وصول العامل إليهما، فـ(غير) يصلها العامل من غير واسطة؛ لشبهها بالظرف، وأما(إلا) فلا يصل إليها العامل إلا بواسطة، وقد نقل عنه السيوطي هذا الفرق في باب"الاستثناء:مسألة: في الفرق بين إلا وغير في وصول العامل إليهما"، فقال:"قال

(١) التعليقة ص٥٧٢، والأشباه٤/١٠٤، ١٠٥.

(٢) ينظر: تفصيل ذلك في الإيضاح لأبي علي الفارسي ص١٧٦-١٧٨.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري١/٣٠٨، والتبصرة للصيمري١/٣٨٢.

ابن النحاس في التعليقة: فإن قيل: كيف جاز أن يصل الفعل إلى(غير) من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد(إلا) إلا بواسطة؟.

فالجواب:أن (غير) أشبهت الظرف بإبهامها، والظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة، فوصل أيضًا إلى(غير) بلا واسطة.

فإن قيل: فلم لم تُبْنَ(غير) لتضمنها معنى الحرف، وهو(إلا)؟.

فالجواب:أن(غير) لم تقع في الاستثناء؛ لتضمنها معنى(إلا) بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك (إلا) و(غير) في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به (غير) استثناء هو لها في الأصل، لا لتضمنها معنى إلا فلم تُبن".[١]

عاشراً: الفرق بين الحال والتمييز:

الحال في اللغة يطلق على الوقت الذي فيه الإنسان، وعلى ما هو عليه من خير أو شرٍ.

واصلاحًا: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به. [٢]

وأما التمييز فهو: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة. [٣].

وبين الحال والتمييز أوجه اتفاق ، وأوجه اختلاف، فأما الاتفاق فتنحصر في خمسة أوجه هي: أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للإبهام.

(١) التعليقة ص٢٧٠، ٢٧١، والأشباه٤/١٤٧، ١٤٨.

(٢) ينظر: ثمار الصناعة للدينوري ص ٤١٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي٢/٥٣.

وأما أوجه الاختلاف فتنحصر في سبعة أوجه:

أحدها: أن الحال تكون جملة، نحو: جاء زيد يضحك، وظرفًا، نحو:رأيت الهلال بين السحاب، وجارًا ومجرورًا، نحو قوله تعالى:{ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}(١)، وأما التمييز فلا يكون إلا اسمًا.

والثاني: أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، نحو قوله تعالى:{ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا}(٢)، بخلاف التمييز.

والثالث: أن الحال مبينة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

والرابع: أن الحال تتعدد بخلاف التمييز.

والخامس: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا، أو وصفًا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح.

والسادس:أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان.

والسابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى:{ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا}(٣) ولا يقع التمييز كذلك. (٤)

وقد فرق شيخنا ابن النحاس الحلبي بين الحال والتمييز بأن التمييز مفسر لذات المميز، وأما الحال فليس بمفسر، وهذا ما نقله عنه السيوطي، في الفن الرابع–الجمع والفرق– من كتابه"الأشباه والنظائر"، فقال في باب التمييز:"مسألة في تقديم التمييز على الفعل" قال ابن النحاس في التعليقة:أجاز المازني، والمبرد، والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسًا على الحال. (٥)

---

(١) من الآية ٧٩ من سورة القصص.

(٢) من الآية ١٨ من سورة لقمان.

(٣) من الآية ١٨ من سورة النمل.

(٤) ينظر: تفصيل ذلك في مغني اللبيب لابن هشام٥/٤٠٨–٤٢٠.

(٥) ينظر:المقتضب٣/٣٦، والأصول١/٢٢٣، والخصائص٢/٣٨٤، والمقتصد ٢/٦٩٣.

ومنعه أكثر البصريين[١]، والقياس لا يتجه؛ لأن الفرق بين الحال والتمييز ظاهر؛ لأن التمييز مفسر لذات المميز، والحال ليس بمفسر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز".[٢]

وهنا يدحض شيخنا ابن النحاس حجة من أجاز تقديم التمييز على الفعل، فقد ردَّ عليهم ما استدلوا به من السماع، كقول الشاعر[٣]:

أتهجُرُ سلمَى لِلفراقِ حبيبَها ∴ وما كانَ نفسًا بالفراقِ تَطيبُ

فقال:"وأما السماع ، فنقول:إن (نفسًا) خبر(كان) ، والضمير الذي في (كان) عائد على (حبيبها)، وليس النفس تمييزًا، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن النفس لا تتم له الفائدة، فلا يكون خبرًا؛ لأنا نقول: ما بعد(نفسًا)، وهو(بالفراق تطيب) جملة بعد نكرة، فصارت صفة لها، فلما أتمت الصفة ، جاز أن تكون النفس خبرًا للحبيب، كقوله تعالى:{ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}[٤] ...". [٥]

---

(١) ينظر: الكتاب١/٢٠٥، وثمار الصناعة للدينوري ص٤٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٢،وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي٧٠/٢، وارتشاف الضرب١٦٣٤/٤، ١٦٣٥.

(٢) التعليقة ص٢٦٠(بتصرف)، والأشباه ١٥٠/٤.

(٣) من الطويل، وقائله: المخبل السعدي ، ويروى أيضًا لأعشى همدان، ولقيس بن الملوح.من مواضعه: المقتضب٣٨/٣، والأصول٢٢٣/١، والمرتجل ص١٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش٧٤/٢.

الشاهد:قوله:نفسًا بالفراق تطيب:حيث قدم التمييز، وهو(نفسًا) على العامل فيه، وهو:تطيب.

(٤) من الآية ١٦٦من سورة الشعراء.

(٥) التعليقة ص٢٦٠.

الفصل السابع

أثر كتاب تعليقة ابن النحاس في الإفراد والغرائب

ضمن السيوطي كتابه (الأشباه والنظائر) فنًا أطلق عليه: فن الإفراد والغرائب، فقال: " هذا هو الفن السادس من الأشباه والنظائر، وهو فن الإفراد والغرائب".(١)

ومراد السيوطي بالإفراد هو : أن يكون للنحوي قول لا نظير له ، أي هو به فَرْدٌ، لم يسبقه إليه أحد من العلماء. (٢)

وأما عن المراد بالغريب في اللغة ، فهو:الغامض من الكلام، وكلمةغريبة،وقد غَرُبت، وهو من ذلك. (٣)

وأما معناه عند النحويين ،فقد استعمل بمعانٍ متعددة،مما يعني أنه لم يكن يحمل دلالة محددة لدى النحويين، وإنما كان يطلقه بعضهم مريدًا به معنًى قد يكون خاصًا به، وربما وافق فيه غيره، وقد يكون إطلاقه بمعنى يتفق عليه كثير من النحويين.

ومن معاني الغريب التي استعملها النحويون المعاني الآتية:

١-استعمال الغريب بمعنى الانفراد، ومن أبرز ما يمثل ذلك ما صنعه السيوطي في القسم الخاص بالإفراد والغرائب في كتابه(الأشباه والنظائر) حيث استعمل الغريب والفَرْدَ بمعنى واحد، وقد ورد عنده لفظ الغريب تسع مرات. (٤)

فهذا الصنيع من السيوطي-وهو جمع الإفراد والغرائب في باب واحد- دليل على أن المراد بالغريب عنده هو: أنه موافق لمعنى التفرد، أو الانفراد.

---

(١) الأشباه ٥/٥.

(٢) ينظر معنى(الإفراد) في لسان العرب(ف.ر.د).

(٣) لسان العرب(غ.ر.ب).

(٤) ينظر: الأشباه ٥/٨، ٩، ١٠، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٢٩.

٢-أن المراد بالغريب ما كان غير معروف، ولا مشهور، ولا متداول بين النحويين، ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك:"...(رام) و(ونى) بمعنى(زال) غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عُنِي بالغريب".(١)

٣-استعمال الغريب مرادفًا لمصطلح الشاذ، فكأنه بذلك يعني الخروج عن القاعدة المطردة، ومن أمثلة ذلك قول ابن هشام:"...وقد ورد جواب(لو) الماضي مقرونًا بـ(قد) وهو غريب،...ونظيره في الشذوذ اقتران جواب(لولا) بها".(٢)

٤- استعمال الغريب بمعنى مخالفة المعهود، ومن أمثلة ذلك قول ابن هشام:"...وهو مخالف لما نقل غيره"، وقال :"...وهو نقل غريب".(٣) (٤).

ويُمْكِنُ أَن نَلْمَسَ مَنْشَأَ الإفرادِ والغَرَابَةِ ، فِي بَعْضِ مَسَائِلِ النَّحوِ، فِي الآتِي:

١-الخُرُوجُ عن القاعِدَة النَّحْويَّةِ المُقَرَّرةِ.

٢- مُخَالَفَةُ مَا تَضَافَرت عَلَيْهِ نُصُوصُ النَّحْوِيِّين.

٣- أَنْ يَنْفَرِدَ بِه المُتَكَلِّمُ، فَلاَ يسْمعُ من غَيرِه مَا لا يُوَافِقُه، ومَا لاَ يُخَالفُه.

٤- الخُرُوجُ عن قِيَاسِ كَلاَم العَرَبِ، والاسْتِعْمَالِ المَألوفِ.

٥- الخروج عَمَّا لَيسَ أَصْلًا فِي كَلاَمِ العَرَبِ، ولاَ دَائِرًا عَلَى أَلْسِنَتِهِم.

وقد نقل السيوطي عن ابن النحاس الحلبي في هذا الفن في ثلاثة مواضع هي:

---

(١) شرح التسهيل١/٣٣٤.

(٢) المغني٣/٤٤٠.

(٣) ينظر: السابق٥/٦٠٥، و٦/٣٣٧.

(٤) ينظر: تفصيل ذلك في:الغريب في النحو دراسة وصفية في البنية والقواعد والأقوال د/محمد ناصر الشهري ص٧٥-٧٧.

أولًا: ضابط الحرف:

اشتهر عن النحاة أن الحرف هو ما دل على معنى في غيره، وخالفهم ابن النحاس في ذلك فقرر: أن الحرف يدل على معنى في نفسه.

قال السيوطي:" قال ابن هشام: اشتهر بين النحويين أن الحرف يدل على معنىً في غيره، ونازعهم الشيخ بهاء الدين النحاس في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر[١].انتهى.

وعبارة ابن النحاس: اعلم أن معنى قول النحاة: إن الكلمة لها معنى في نفسها، أو لا معنى لها في نفسها ، يعنون به أن الكلمة إن فُهِمَ تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة[٢]، فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها.

وإن كان فَهْمُ معناها متوقفًا على ضميمة فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها، ومعنى ذلك: أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى، نحو: الرجل، هو عبارة عن شخص، وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده.

والفعل أيضًا إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى، نحو: قام، يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي.

وليس الحرف كذلك؛ لأنك إذا ذكرت حرفًا لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمة من أحد قسميه.

فإن قيل: لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده؛ لأنه يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لا مهمل.

---

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام١/٢٥٠.

(٢) الضميمة: الاسم، والفعل، والضميمة لا تكون إلا مركبة كما في مثل: خرجت من الدار، فضميمة(من) هي فعل، وهو(خرجت)، واسم، وهو(الدار).ينظر:شرح الفريد في النحو للعصام الإسفراييني ص ١٩٨.

قلنا: لا نسلم أنه لا يلزم من قولنا: إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات؛ لأن الحرف وُضِعَ لأن يفهم منه معنى عند التركيب، وليس المهمل كذلك، فإن المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد، ولا في حال التركيب.

والحق أن الحرف له معنى في نفسه؛ لأنا نقول: لا يخلو المخَاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغةً أو لا، فإن لم يفهم موضوعه لغةً، فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له؛ لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو يفهم موضوعهما لغة كان كذلك.وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً، فإنه يفهم منه معنى عملًا بفهم موضوعه لغة، كما إذا خاطبنا إنسانًا بـ(هل)، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام، وكذا باقي الحروف، فإذًا عرفنا أن له معنى في نفسه.

ولنا طريقٌ آخر، وهو أن نقول: وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً، فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى.

واللغويون كلهم قالوا مثلًا: إن(هل) للاستفهام، ولم يقيدوا بحال التركيب دون حال الإفراد.

فإن قيل: أي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت؟.

قلنا:الفرق بينهما أن كلَّ واحد من الاسم والفعل يُفهَم منه حال الإفراد عين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف؛ لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد. هذا كلام ابن النحاس بحروفه".[١]

وقفة مع حد الحرف:

اختلفت عبارات النحويين في حد الحرف ، ولكنها لا تخرج عن عدم دلالته على معنى في نفسه كالاسم والفعل.

(١) التعليقة ص٦١، ٦٢، والأشباه ٦/٥-٨.

قال سيبويه:"فالكلمُ :اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". [١]

وقال المبرد:"فالكلام كله اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى...". [٢]

وقال أبو علي الفارسي:"والحرف ما جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل، نحو: لام الجر وبائه، وهل، وقد، وثُمَّ، وسوف، وحتى، وأمَّا".[٣]

وهناك عبارة أخرى في تعريف الحرف هي: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها ،

ولا تدل على معنى في نفسها. [٤]

قال الزجاجي:" والحرف ما دلَّ على معنى في غيره...". [٥]

وقال الزمخشري:" الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، ومن ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حُذِف فيها الفعل، واقتُصِر على الحرف فجرى مجرى النائب، نحو قولهم:نعم، وبلى، وإي، وإنه، ويا زيد...". [٦]

وقد حسَّن ابن يعيش عبارة من قال: الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، فقال:" وقولهم: ما دلَّ على معنى في غيره أمثل من قول من يقول: ما جاء لمعنى في غيره؛ لأن قولهم:ما جاء لمعنى في غيره :إشارة إلى العلة، والمراد من الحد: الدلالة على الذات لا على العلة التي وُضِع لأجلها إذ علة الشئ غيره...". [٧]

---

(١) الكتاب ١/١٢.

(٢) المقتضب ١/١٤١.

(٣) الإيضاح ص٧٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٠١.

(٥) الجمل ص١٧.

(٦) المفصل ص ٢٨٣.

(٧) شرح المفصل ٨/٢.

وأما عن رأي شيخي ابن النحاس فقد وافقه فيه أبو حيان، فقال:"...فإن قولك: كأنَّ، ولعلَّ: كلٌّ منهما إذا ذُكِرَ للعالم بالوضع فَهِمَ من(كأنَّ) التشبيه، ومن(لعلَّ) الترجي، وكذلك(هل) يفهم منه الاستفهام، وذلك كَفَهْمِه من(ضَرَبَ) الفعل الماضي، ومن(الكَشْح) أن معناه الخَصْر...". (١)

والحق أن معنى الحرف لا يكون ملحوظًا قصدًا، بل بملاحظة أجزاء المركب؛ لأن ما يحدث من تركيب شئ مع شئ إنما يكون ملحوظًا في المركب بتبعية أجزاء المركب، وآلة لتعرف حاله، فلا يدل عليه بدون ذلك الغير. (٢)

ثانياً: حرفية(ليس):

هناك كلمات فى العربية اختلف العلماء فيها واضطربت أقوالهم فى شأنها هل هى أفعال أو حروف ؟

ومن هذه الكلمات كلمة " ليس " وهى من أخوات كان ، وقد اتفق العلماء على أن "كان" و"أخواتها " كلها أفعال إلا " ليس" فقد اختلف العلماء فيها هل هى فعل أو حرف؟ وللعلماء في(ليس) مذهبان:

المذهب الأول:ذهب أصحابه إلى أن(ليس) حرف بمنزلة (ما) النافية.

(١) التذييل ١/٥٠.

(٢) ينظر: شرح الفريد في النحو للإسفراييني ص١٩٧، ١٩٨.

وقال بهذا المذهب أبو علي الفارسي[١]، وابن شقير[٢] ، ونسب هذا المذهب لابن السراج. [٣]

وما فى كتابه الأصول مخالف لما نسبه إليه العلماء فقد قال :" فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول:ضربت ،ولستما ولستما كضربتما ، ولستن كضربتن ".[٤]

المذهب الثاني: وهو أن (ليس) فعل مثلها مثل " كان " وباقى أخواتها ، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وهى جامدة.

وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. [٥]

هذا وقد نقل السيوطي عن ابن النحاس الحلبي أن ابن السراج قال بحرفية (ليس) ،فقال:" رأيٌ لابن السراج في فعلية(ليس) ، قال ابن السراج : أنا أفتي بفعلية (ليس) تقليدًا، منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيتها، نقله ابن النحاس في التعليقة".[٦]

ما ذكره السيوطي من أن ابن النحاس نقل هذا الكلام عن ابن السراج، نص ابن النحاس على نقله عن أبي علي الفارسي، فقال:" لم يختلف أحد في فعلية شئ منها إلا (ليس)، فإن أبا علي-رحمه الله- ذكر في(المسائل الحلبيات) أن(ليس) حرفٌ، وطوَّل في الاستدلال على ذلك، وكذلك استدل على حرفيتها في أول(الإيضاح

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢١٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ١١٤٦/٢، والجنى الداني ص ٤٩٤.

(٣) ينظر:الارتشاف١١٤٦/٢، والجنى الداني ص٤٩٤، ومغني اللبيب٥٥٥/٣.

(٤) الأصول٨٢/١، ٨٣.

(٥) ينظر: الكتاب٤٦/١، واللباب للعكبري١٦٤/١، والارتشاف١١٤٦/٢، والجنى الداني ص٤٩٣، وشرح اللمحة البدرية١٧/٢.

(٦) الأشباه ١٢/٥.

الشعري) [١]، وكذلك نقل عن ابن السراج–رحمه الله–أنه قال: أنا أفتي بفعلية(ليس) تقليدًا منذ زمن طويل". [٢]

ثالثًا:شروط إعمال(ما) عمل(ليس):

تعمل(ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، وبلغتهم جاء التنزيل، ولإعمالهم إياها أربعة شروط:

أحدها: ألا يقترن الاسم بـ(إن) الزائدة.

الثاني: ألا ينتقض نفي الخبر بـ(إلا).

الثالث: ألا يتقدم الخبر على الاسم.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، إلا إن كان المعمول ظرفًا أو مجرورًا فيجوز. [٣]

وأطلق النحاة القول في منع تقدم خبر(ما) على اسمها ظرفًا أو مجرورًا كان أو غيره، وأما ابن عصفور فانفرد ، وأضاف على قول النحاة: ألا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا مجرور، فقال:"...إلا أنهم لم يعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة: أحدها: أن يكون الخبر غير موجب، والآخر: أن لا يتقدم الخبر على اسمها، وليس بظرف ولا مجرور، والثالث: أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بـ(إن) الزائدة، فإن فُقِدَ شئٌ من ذلك رجعوا إلى اللغة التميمية".[٤]

---

(١) ينظر:كتاب الشعر ص١٠.

(٢) التعليقة ص١٩٧، ١٩٨.

(٣) ينظر:شرح الألفية لابن الناظم ص١٠٣،والتذييل والتكميل ٤/٢٥٥-٢٥٧، وتوضيح المقاصد١/٥٠٦، ٥٠٧، وأوضح المسالك ١/٢٧٤-٢٨٣.

(٤) المقرب١/١٠٢.

وقد نقل السيوطي قول ابن عصفور، وتعليق ابن النحاس عليه؛ ليوضح أن ذلك مما اختص به ابن عصفور، فقال:" قال ابن عصفور في(المقرب): تعمل(ما) بشرط أن لا يتقدم الخبر، وليس بظرف ولا مجرور.

قال ابن النحاس في التعليقة: تحرُّز من مثل قولنا: ما في الدار زيد، وما عندك زيد، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات.

قال: وهذا شئ اختص به ابن عصفور، ولا أعلمه لغيره، فإن الناس نصوا على أن الخبر متى تقدم بطل العمل ظرفًا أو مجرورًا كان أو غيره".[١]

(١) التعليقة ص٢٠٩، والأشباه ١٣/٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله ترفع الدرجات ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ،ورحمة الله المهداة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه إلى يوم الدين.

وبعد ،،

فقد وفقنى الله- تبارك وتعالى-لإتمام هذا البحث الذى أقيم من أجل تقصي الأثر الذي خلَّفه ابن النحاس الحلبي في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي، وقد أفرز نتائج كثيرة،أذكر منها ما يلي:

١-أن تأثر السيوطي بابن النحاس كان واضحًا غاية الوضوح؛ إذ أظهر البحث أن ما نقله السيوطي عن ابن النحاس كثير جدًا، فقد نثر السيوطي مادة بعض الأبواب النحوية من كتاب(التعليقة) لابن النحاس.

٣-أظهر البحث أن كتاب(التعليقة)لابن النحاس من المصادر الأصيلة التي اعتمد عليها السيوطي في كتابه(الأشباه والنظائر) فقد بنى مواضع متعددة من كتابه(الأشباه والنظائر) على ما نص عليه ابن النحاس في كتابه(التعليقة).

٤-أثبت البحث أن نقل السيوطي عن ابن النحاس كان نقلًا باللفظ، مما يدل على أمانة النقل لدى السيوطي، وكانت هذه عادته في مؤلفاته.

٥-أظهرالبحث مكانة ابن النحاس عند السيوطي، فقد أشاد به وبأمانته العلمية.

٦-أظهر البحث إفادة السيوطي من آراء ابن النحاس في العامل والمعمول، فقد نقل عنه في سبعة مواضع.

٧-أظهر البحث إفادة السيوطي من القواعد الأصولية في التوجيهات التي ذكرها ابن النحاس في كتابه(التعليقة)، وقد نقل عنه في أربعة عشر موضعًا.

٨-أظهر البحث إفادة السيوطي من القواعد المشتملة على بعض الأحكام النحويةالتي نص عليها ابن النحاس في كتابه(الأشباه والنظائر)،وكان ذلك في أحد عشر موضعًا.

٩-أظهر البحث إفادة السيوطي الكبيرة من المسائل الخلافية التي نص عليها ابن النحاس في كتابه(التعليقة) فقد نقل عنه أربعًا وعشرين مسألة.

١٠-أظهر البحث إفادة السيوطي من الفروق النحوية التي نص عليه ابن النحاس في كتابه(التعليقة)، فقد نقل عنه في عشرة مواضع.

١١-أفاد السيوطي في(الإفراد والغرائب)الفن السادس من فنون كتابه(الأشباه والنظائر) من كتاب (التعليقة) لابن النحاس، فقد نقل عنه في ثلاثة مواضع.

١٢-أثبت البحث أمانة السيوطي في نقله عن ابن النحاس الحلبي، فكل ما نقله عنه موجود في كتابه(التعليقة)،إلا ما عجز الباحث عن الوصول إليه،وتوثيقه من كتاب(التعليقة)،وقد أعيت الباحث الحيلة في الوصول إلى بعض المواضع، وكان ذلك الأمر في مواضع يسيرة، لا تتجاوز ثلاثة مواضع.

١٣-أظهر البحث أن الصواب حالف ابن النحاس في بعض الآراء.

١٤-أظهر البحث أن ابن النحاس الحلبي كان بصري النزعة.

١٥-أظهر البحث أن دور السيوطي لم يخرج عن حد النقل عن ابن النحاس، فلم يظهر له موقف من أقوال وآراء ابن النحاس.

والله أسأل أن يجعل عملى هذا خالصًا لوجهه الكريم،إنه نعم المولى،ونعم النصير.

وآخر دعوانا "أن الحمد لله رب العالمين".

فهرس المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم-جلَّ من أنزله.

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي - ت د/ طارق الجنابي - ط/ عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي-ت د/ رجب عثمان محمد-ط/ الخانجي - القاهرة- الأولى- ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٤- الأزهية في علم الحروف للهروي- ت/ عبد المعين الملوحي- ط/مجمع اللغة العربية - دمشق - الثانية - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري - ت د/ محمد بهجة البيطار- مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

٦-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - ت د/ عبد العال سالم مكرم - ط/ مؤسسة الرسالة - الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٧- الأصول في النحو لابن السراج-ت د/عبد الحسين الفتلي- ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الثالثة - ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .

٨-أصول النحو العربي، د/محمد خير الحلواني-ط/دار الشرق-حلب-الأولى-١٩٧٩م.

٩-الأعلام لخير الدين الزركلي-ط/دار العلم للملايين-بيروت-الرابعة-١٩٧٩م.

١٠-إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لابن الطباخ-ط/المطبعة العلمية-حلب- الأولى-١٩٢٥م.

١١-الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي،تح/محمود سليمان ياقوت -دار المعرفة الجامعية-القاهرة-ط-أولى -١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

١٢-أمالي ابن الحاجب النحوية-تح/فخري صالح سليمان قداره-ط/دار الجيل-بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٣- أمالي ابن الشجري -ت د/ محمود محمد الطناحي-ط/ مكتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

١٤-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري - ت/ جودة مبروك محمد مبروك - ط/ مكتبة الخانجي- القاهرة - ط/الأولى.

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام- ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد- ط/ المكتبة العصرية- صيدا- بيروت-بدون تاريخ.

١٦- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي- ت د/ كاظم بحر المرجان -ط/ عالم الكتب - الثانية - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

١٧-الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب - ت د/ موسى بناي العليلي - ط/ الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف والشئون الدينية - إحياء التراث الإسلامي.

١٨-الإيضاح في علل النحو للزجاجي، تح/د/مازن المبارك- ط/دار النفائس-الثانية-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٩-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني-دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت.

٢٠-البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - ت د/ عياد بن عيد الثبيتي - ط/ دار الغرب الإسلامي - بيروت - الأولى - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٢١- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي - ت/ محمد أبي الفضل إبراهيم - ط/ عيسى الحلبي - الأولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

٢٢-البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي-تح/محمد المصري- منشورات مركز المخطوطات والتراث-١٤٠٧هـ.

٢٣-بهاء الدين بن النحاس وآراؤه النحوية-د/محمد محمود سعد الكيلاني- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية-المجلد(٢٠)-العدد(٦)-٢٠١٣م.

٢٤-تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان-الترجمة العربية-ترجمة/عبد الحميد النجار، ورمضان عبد التواب-القاهرة-الرابعة-١٩٧٧م.

٢٥- التبصرة والتذكرة للصيمري-ت د/فتحي أحمد مصطفى علم الدين- مطبوعات/جامعة أم القرى- ط/دار الفكر- دمشق- الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢٦-التبيين عن مذاهب النحويين للعكبرى- ت د/ عبد الرحمن العثيمين- ط/ العبيكان - الرياض - الأولى - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

٢٧-تذكرة النحاة لأبي حيان-ت/د/عفيف عبد الرحمن-ط/مؤسسة الرسالة- بيروت-ط/الأولى١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان - ت د/ حسن هنداوي - ط- دار القلم - دمشق .

٢٩- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري - تح/محمد باسل عيون السود-ط/دارالكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م .

٣٠-التعليقة على المقرب لابن النحاس الحلبي-تح/د/جميل عبدالله عويضة-ط/وزارة الثقافة-عمان-الأردن-الأولى-٢٠٠٤م.

٣١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي - ت د/ عبد الرحمن علي سليمان- ط/دار الفكر العربى-القاهرة-الأولى- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٢- التوطئة لأبي علي الشلوبيني - ت د/ يوسف أحمد المطوع - جامعة الكويت.

٣٣-ثمار الصناعة في علم العربية للدينوري، تح/د/محمد خالد الفاضل- الجامعة الإسلامية-السعودية-سلسلة نشر الرسائل الجامعية-١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٣٤-الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي - ت د/ علي توفيق الحمد - ط/ مؤسسة الرسالة - بيروت - الخامسة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٥- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى-تح د/فخر الدين قباوة، و/محمد نديم فاضل-ط/دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد السلام هارون-ط/ الخانجي-القاهرة- الثانية - ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م .

٣٧-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي-تح/محمد أبو الفضل إبراهيم-ط/دار إحياء الكتاب العربي-الأولى١٩٦٧م.

٣٨- الخصائص لابن جني - ت/ محمد علي النجار - ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب - الثالثة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٣٩-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد-دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤٠-شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي - ت/ عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق - ط/ دار المأمون للتراث - دمشق - ١٩٧٨م.

٤١- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - ت/ محمد باسل عيون السود - ط/ دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان-ط/الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .

٤٢- شرح التسهيل لابن مالك-ت د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون - ط/ دار هجر - القاهرة - الأولى - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٤٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي - ت د/ صاحب أبو جناح.

٤٤-شرح الفريد في النحو للعصام الإسفراييني، تح/نوري ياسين حسين-ط/الفيصلية-مكة المكرمة-١٤٠٥هـ.

٤٥- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر-منشورات جامعة قاريونس-بنغازي-ط/الثانية١٩٩٦م.

٤٦-شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري - ت د/ هادى نهر - ط/ دار البازولى العلمية - الأردن-بدون .

٤٧-شرح المقرب المسمى التعليقة لابن النحاس الحلبي-تح/د/خيري عبدالراضي عبد اللطيف-ط/مكتبة دار الزمان-المدينة المنورة-الأولى١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٨-شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب،تح د/موسى بناي العليلي-ط/مطبعة الآداب- النجف الأشرف-١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٤٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي-ت د/ الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي- ط/ المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة- الأولى - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٥٠-الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي - ت د/ محسن سالم العميري - ط/ جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ١٤١٩هـ .

٥١-طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي-تح/محمود محمد شاكر-القاهرة- الأولى.

٥٢-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره/براجتراسر-دار الكتب العلمية-بيروت ١٤٠٥هـ.

٥٣-العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني-شرح الشيخ خالد الأزهري-تح/د/البدراوي زهران-ط/دار المعارف-القاهرة-الثانية-١٩٨٨م.

٥٤-الغريب في النحو: دراسة وصفية في البنية والقواعد والأقوال-د/محمد بن ناصر الشهري-مجلة العلوم العربية-العدد الرابع عشر-محرم ١٤٣١هـ.

٥٥-الفصول الخمسون لابن معطي، تح/د/محمود محمد الطناحي-ط/عيسى البابي الحلبي.

٥٦-الفوائد والقواعد للثمانيني، تح/د/عبد الوهاب محمود الكحلة-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-الأولى-١٣٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٥٧-فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي-تح/إحسان عباس-ط/دار صادر-بيروت.

٥٨- الكتاب لسيبويه – ت/ عبد السلام هارون – ط/ الخانجي – القاهرة – الثالثة – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٥٩-كتاب الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) لأبي علي الفارسي – ت د/ محمود محمد الطناحي – ط/ المدني – نشر مكتبة الخانجي – القاهرة – الأولى – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

٦٠-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة-دار الفكر-١٩٩٠م.

٦١-الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء، تح/د/جودة مبروك محمد-ط/مكتبة الآداب-القاهرة-الثانية-١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٦٢-الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة للشيخ/نجم الدين الغزي-تح/د/جبرائيل سليمان جبور-دار الآفاق الجديدة-بيروت-١٩٧٩م.

٦٣-اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبري -جـ١ ت /غازي مختار طليمات ، جـ٢ ت د/ عبد الإله نبهان – ط/ دار الفكر – بيروت – الأولى-١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

٦٤-اللمع في العربية لابن جني - ت د/ فائز فارس - ط/ دار الأمل للنشر والتوزيع - الأردن - الثانية - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٦٥-المذكر والمؤنث للفراء، تح/رمضان عبد التواب-ط/مكتبة دار التراث-القاهرة-الثانية.

٦٦-المرتجل لابن الخشاب،تح/على حيدر-ط/مجمع اللغة العربية-دمشق-١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٦٧- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي- ت/د/حسن هنداوي-ط/دار القلم-دمشق- الثانية-١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

٦٨-المطالع السعيدة شرح الفريدة للسيوطي، تح/نبهان ياسين حسين-ط/دار الرسالة-بغداد-١٩٧٧م.

٦٩-معاني الحروف للرماني - ت د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - ط/ دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة - بدون .

٧٠- معاني القرآن للفراء-ط/عالم الكتب-بيروت-ط/الثالثة-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٧١-معجم المطبوعات العربية والمعربة لـ:يوسف إلياس سركيس،مكتبة الثقافة الدينية-مصر.

٧٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام - ت د/عبد اللطيف الخطيب - ط/ المجلس الوطنى للثقافة والفنون-الكويت- بدون.

٧٣- المفصل في علم العربية للزمخشري- ط/دار الجيل - بيروت - الثانية.

٧٤-المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني - ت د/ كاظم بحر المرجان - ط/ وزارة الثقافة والإعلام - الجمهورية العراقية - ١٩٨٢م.

٧٥- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت/ محمد عبد الخالق عضيمة- ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٧٦- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي-ت/د/شعبان عبد الوهاب محمد-ط/أم القرى للطبع والنشر-ط/الأولى١٤٠٨هـ١٩٨٨م

٧٧- المقرب لابن عصفور- ت/ أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري - ط/ الأولى - ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٧٨-مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين-د/موسى عطا-الجامعة الأردنية-عمان-الأردن-١٩٩٢م.

٧٩-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، تح/يوسف البقاعي-ط/دار الفكر-بيروت١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٨٠-النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان-ت/د/عبد الحسين الفتلي-ط/مؤسسة الرسالة-بيروت-ط/أولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٨١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي -ت أ/ عبد السلام محمد هارون،ود/عبدالعال سالم مكرم- ط/مؤسسة الرسالة- ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨٢-هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي-مكتبة المثنى-بغداد.

٨٣-الوافي بالوفيات للصفدي،تح/فرانز شتاينر بفسيادن-ط/ثانية ١٩٧٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
التمهيد : بهاء الدين بن النحاس وكتابه "التعليقة على المقرب" . وبشتمل على مبحثين :	٥
المبحث الأول : بهاء الدين بن النحاس–حياته وآثاره بإيجاز	٦
المبحث الثاني : كتاب التعليقة على المقرب دراسة وتحليل	١١
الفصل الأول :السيوطي وملامح تأثره بتعليقة ابن النحاس. وفيه مبحثان:	١٧
المبحث الأول: التعريف بالسيوطي بإيجاز.	١٨
المبحث الثاني:ملامح تأثر السيوطي بكتاب التعليقة لابن النحاس الحلبي.	٢٠
الفصل الثاني : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في العوامل والمعمولات	٢٥
الفصل الثالث : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في التعليل النحوي .	٣٦
الفصل الرابع: : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في قواعد أصولية في التوجيه النحوي.	٤٦
الفصل الخامس: أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في المسائل الخلافية.	٥٩

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في الفروق النحوية.	٨٥
الفصل السابع : أثر كتاب التعليقة في كتاب الأشباه والنظائر في الإفراد والغرائب.	١٠٢
الخاتمة	١١٠
فهرس المصادر والمراجع	١١٣
فهرس الموضوعات .	١٢١